مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (2) الجزء (4) السنة (2023) ،(127-170) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg

دور الشمول الرقمي والشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر في ضوء التجارب الدولية [1]

أ/ إيمان سمير حسن جابر
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد كلية الأعمال جامعة بنها

د/ ميراندا زغلول
أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الأعمال جامعة بنها

د/ ولاء وجيه محمد دياب
مدرس الاقتصاد بكلية الأعمال جامعة بنها

ملخص البحث

يهدف البحث الحالي إلى دراسة ماهو دور تطبيق الشمول الرقمي بمختلف أبعاده في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية) والشمول المالى خاصة كأحد أشكاله ؟ وذلك بالتطبيق على مصر وذلك في إطار تطبيق منظومة التحول الرقمي في بعض القطاعات الخدمية في مصر (التعليم والصحة والطاقة والزراعة...) . و يأتي ذلك في إطار من التحليل الوصفي المقارن ، حيث تستهدف الدراسة اتخاذ بعض التجارب الرائدة علي المستوي العالمي في هذا الصدد كإطار مرجعي لتقييم مؤشرات التجربة المصرية حتي الآن، والإنجازات المحققة في ضوء السياسات والآليات التى تتبناها ، ناهيك عن تقييم الدراسة لآثارها الكلية و دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر . وقد أكدت النتائج صحة فرضيات البحث ، حيث أكدت من خلال مسح الأبيات والتحليل المقارن علي وجود علاقة ايجابية قوية بين تحقيق الشمول الرقمى والمالى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فضلاً عما قدمته الدراسة من مضامين مقترحة للسياسات العامة يمكنها أن تزيد من التأثير الإيجابي في تطبيق الشمول الرقمي والمالي في مصر علي نحو أكثر فعالية في ضوء ما توصلت اليه من دروس مستفادة من التجارب الدولية.

الكلمات المفتاحية : الشمول الرقمي ، التحول الرقمي ، الشمول المالى ، التنمية المستدامة

[1] بحث مستخلص من رسالة دكتوراه بعنوان " دور الشمول الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر : دراسة تطبيقية في ضوء بعض التجارب الدولية)"

BJHS Benha Journal of Humanities Science مجلة بنها للعلوم الانسانية
PGHSC 2023 2nd Annual Conference of Postgraduate Studies for Humanities Science - Benha University المؤتمر السنوي الثاني للدراسات العليا للعلوم الإنسانية بجامعة بنها
دار المنظومة DAR ALMANDUMAH الرواد في قواعد المعلومات العربية

The Role of Digital Inclusion in Achieving Sustainable Development in Egypt: An Applied Study in The Light of Some International Experiences)

Abstract

The current research aims to study the role of implementing digital inclusion in its various dimensions in achieving sustainable development goals (economic, social, and environmental) and financial inclusion in particular as one of its forms. The study provides the analytical framework for the Egyptian experience on the implementation of the digital transformation system in some service sectors in Egypt (education, health, energy, agriculture...). The paper uses a comparative descriptive analysis to compare indicators of the Egyptian experience and the achievements in light of the policies and mechanisms that the Egyptian polices adopted along with its impacts on the achievement of the sustainable development goals, compared to some of benchmarking worldwide experiences in the field of digital and financial inclusion. After providing acritical literature review of the polices conducted on the benchmarked countries and the effects of them, the results demonstrated the validity of the research hypotheses, as the results showed that there is a strong positive relationship between achieving better status at the digital and financial inclusion and achieving sustainable development goals. Finally, the study provides some proposed implications for public policies that can increase the positive impacts when more effectively in light of the implementing digital and financial inclusion in Egypt. The study presented by the lessons learned from international experiences.

Key Words: Digital Inclusion, Digital Transformation, Financial inclusion and Sustainable Development

JEL classification: D 31; C38; D 91; O17

مقدمة

لقد تقدمت التكنولوجيات الرقمية بسرعة تفوق أي ابتكار في تاريخنا – حيث وصلت إلى حوالي ٥٠ % من سكان العالم النامي فيما لا يتجاوز عقدين من الزمان وأحدثت تحولاً في المجتمعات. ومن خلال تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال وتمتع جميع السكان بها فيما يعرف ب "الشمول الرقمي " زادت إمكانيات الوصول إلى الخدمات التجارية والعامة على نحو جعل التكنولوجيا تسهم بشكل فعال في السعي نحو تحقيق المساواة وتقليل الفجوات داخل المجتمع الواحد، حيث إن الإتاحة تعني قدر كبير من تكافؤ الفرص. هذا فضلاً عن أنه يمكن للإنجازات الرقمية أن تدعم كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وأن تعجّل بتحقيقه – بدءاً من إنهاء الفقر المدقع إلى الحد من وفيات الأمهات والرضع، وتعزيز الزراعة المستدامة والعمل اللائق، وتحقيق إلمام الجميع بالقراءة والكتابة، وتغيّر هيكل القوى العاملة: فهي تستحدث أشكال وأنماط عمل جديدة، وتدفع غيرها إلى الاندثار. هذا وجدير بالذكر أن

تدفق وتبادل المعلومات من خلال الاتصال الرقمي عبر الوسائط المتعددة (تقنيات الثورة التكنولوجية الرابعة) يترتب عليه اتخاذ قرارات أفضل وأكثر ملاءمة في وقت أقل، تزامناً مع خفض التكلفة وهو ما يترتب عليه تحقيق ميزة تنافسية أكبر. (Lutgen ،G. ؛I, Hamburg ،٢٠١٩،p.٩٣١) فبحسب صندوق النقد الدولي تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكين لتحقيق٧ من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ومنذ عام ٢٠١٠، تعهدت أكثر من ٥٥ دولة بالتزامات بالشمول المالي، كما أطلقت أكثر من ٦٠ دولة أو تعمل على تطوير استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي.[٢]

أما عن الشمول المالي في مصر كأحد أهم صور الشمول الرقمي، فتسعى الدولة المصرية جاهدةً في عدة اتجاهات لضمات وصول الخدمات المالية للجميع منها: إعادة هيكلة قطاع الخدمات المالية والمصرفية، نشر الوعي بأهمية التحول الرقمي، وإنشاء المجلس القومي للمدفوعات والمجلس الأعلى للتحول الرقمي والمجلس الأعلى للأمن السيبراني..... وغيرها من الجهود. واستنادًا إلى ما تقدم تستهدف هذه الدراسة تحليل الآثار التنموية المستدامة للشمول الرقمي والمالى في ظل سياسات أليات التحول الرقمي في مصر مع إشارة مرجعية لتجارب دولية رائدة وذلك لمساعدة صانعي القرارات لإرساء أسس لاقتصاد مصري رقمي شامل ومرن ومستدام للجميع (رؤية مصر ٢٠٣٠).

مشكلة البحث وتساؤلاته

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في **السؤال الرئيسي التالى :**

⇐ ما هو دور الشمول الرقمي و المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة و ما تقييمه في مصر؟ و كيف يمكن زيادة فاعليتهما محلياً في إطار الإستفادة من التجارب الدولية ؟

الاسئلة الفرعية :

- ماهو الشمول الرقمي والشمول المالى وما هي أهميتهما كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات وهدف تتسارع الدول لتحقيقه؟
- ماهي أهم مقومات ومحددات نجاح استراتيجيات الشمول الرقمي والمالى، و ماهي أثارهما التنموية في إطار التجارب المرجعية الناجحة ؟
- ما هي الدروس المستفادة من التجارب الدولية المرجعية و كيف يمكن زيادة فاعلية الشمول الرقمي عامة والشمول المالى بوجه خاص لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ ؟

[٢] https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

أهداف البحث :

يتجسد الهدف الرئيسي للبحث في: دراسة وتحليل الأثار الاقتصادية الكلية للشمول الرقمي في صورته الكلية و الشمول المالى – وبصفة خاصة الشمول المالي الرقمي – وفاعليتهما في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وينبثق عن الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية :

١- تقديم إطار مفاهيمي واضح للمفاهيم محل الدراسة (التحول الرقمي- الشمول الرقمي- الشمول المالي-التنمية المستدامة).

٢- تحليل وصفي لسياسات وآليات الشمول الرقمي في الدول المرجعيه عامة و مصر بصفة خاصة .

٣- تقديم مسح نقدي للأبيات فيما يتعلق بـتقييم الـآثار الاقتصادية الكليه للشمول الرقمي والمالى وعلاقتهما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المرجعيه عامة و مصر بصفة خاصة.

٤- الاستفادة من خبرات وممارسات التجارب الدولية الرائدة التي تتخذها الدراسة كدول مرجعية لتقديم مضامين السياسات العامة الت تهدف الي تعزيز و تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٢٣.

فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة قوية بين الشمول الرقمي و المالي وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة فى الدول محل الدراسة.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة قوية بين مؤشرات الشمول الرقمي لرولاند بيرجر والمؤشرات التابعة له والمتغيرات الممثلة للتنمية المستدامة في الدول محل الدراسة
- هناك علاقة ايجابية بين محددات الشمول المالي وتحسن مؤشرات التنمية المستدامة في مصر والدول المختارة.

منهجية البحث :

في ضوء مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه يعتمد البحث على كل من المنهج الاستنباطى والتحليل االوصفي و الاحصائي مقارن ، وذلك على النحو التالى :

⇐ **المنهج الاستنباطي** : حيث ستقوم الدراسة بإستعراض الدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وكذلك التقارير والإصدارات المتعلقة بالمؤسسات الدولية والمؤشرات المرتبطة بالمفاهيم و المتغيرات محل الدراسة.

بحيث ستقوم الدراسة بتقديم تحليل وصفي و احصائي مقارن لتطور مؤشرات الشمول الرقمي و المالي والتنمية المستدامة في مصر في الفترة من (٢٠٠٧-٢٠٢٢) و إعداد مقارنة لهذا التطور بحسب التقارير و المؤشرات التالية علي سبيل المثال لا الحصر: تقرير مؤسسة رولاند بيرجر للشمول الرقمي- تقرير الاسكوا للشمول الرقمي- مؤشرات التنمية المستدامة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء (مصر)- التقرير العربي للتنمية المستدامة(الاسكوا)- مؤشّر نضوج الخدمات الحكوميّة الإلكترونية والنقّالة GEMS الاسكوا.....وغيرها

أولاً : مفهومي الشمول الرقمي والمالى في الأدبيات الاقتصادية

١-الشمول الرقمي(Digital Inclusion)

يُعرّف الشمول الرقمي على أنه القضاء على الفجوة الرقمية من خلال الأنشطة التي تتضمن وصول جميع الأفراد والمجتمعات (بما في ذلك الفئات المحرومة) لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال (ICTs) وبجودة عالية، فضلاً عن المهارات الرقميّة الّتي تمكنهم من استخدام الأدوات الرقميّة والإستفادة منها اقتصادياً واجتماعياً. Sharp, M. (2022,). من ناحية أخرى ، يصفه Kaplan, D. (2005) على أنه إدراج المواطنين في مجتمع المعلومات على جميع المستويات (أي الوظائف والعلاقات الاجتماعية والسياسة والمجتمع) عبر التكنولوجيا، إما بشكل مباشر أو غير مباشر لتحسين نوعية حياتهم.

ويري أخرون أن هناك مفهوم أوسع للشمول الرقمي حيث يشير إلى القدرة على استخدام ثروة الموارد في الحوسبة والإنترنت للتعلم والتواصل والابتكار وتعزيز الثروة – للإنتقال من كونك مبتدئًا رقميًا إلى محترف رقمي أو مبتكر قادراً على ايجاد القيمة وخلقها على الانترنت (Alamelu, K. (2013), p228).

وفي إطار ماسبق تري الدراسة أن الشمول الرقمي هو المفهوم المعاكس للفجوة الرقمية يعززه محو الأمية الرقمية. حيث تحدد الفجوة ومحو الأمية الرقمية حالة الشمول الرقمي في المجتمع.

٢-مفهوم الشمول المالي(financial inclusion):

يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن١٩عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام١٩٠٤ضد وكالات الإقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء مستغلين استبعاد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية مما تتطلب معه ظهور نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية، واكتسب مفهوم الدمج المالي زخماً في محاولة للتركيز على المناطق الريفية من خلال إنشاء البنوك وانتشارها في هذه المناطق الفقيرة.

شكل (1) أهمية الشمول الرقمي

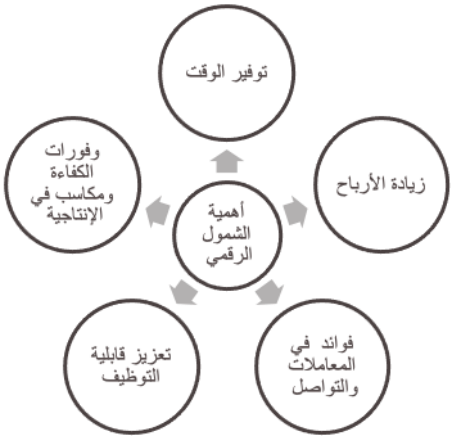

المصدر : من إعداد الباحثين

هذا ويرجع استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة الي عام ١٩٩٣، ثم في عام ١٩٩٩حيث تم استخدامه بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة، وتتعدد المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالشمول المالي، ويأتي هذا التعدد نتيجة تعدد المدارس الفكرية التي تتبنى تلك المفاهيم (أبو العز ٢٠٢١، ص٣٤٦).

- يعرف **صندوق النقد العربي** الشمول المالي على إنه:" إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية – سواء المصرفية أو غيرها– لمختلف فئات المجتمع خاصة المهمشين من خلال القنوات الرسمية المرخصة من قبل الدولة لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية".(Attia & Benson,2018, p11) .
- يتبنى **البنك الدولي** (٢٠١٨) تعريفاً اخر للشمول المالي على أنه: "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات على أن يكون لديهم إمكانية الوصول إلى جميع المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسئولية والاستدامة". (بوزانه وحمدوش،٢٠٢٠) ويتفق مع هذا الرأي، Cámara and Tuesta, (AFI, 2016) (2017)
- أوضحت **دراسة (Bose et al., 2016)** أن الشمول المالي هو مفهوم واسع يشمل تقديم الدعم التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تمويل البرامج التي تدعم توفير

حسابات مصرفية منخفضة التكلفة أو مجانية، الحصول على وديعة أولية مخفضة، ودعم الأنشطة المصرفية عبر الهاتف المحمول.

- تعرفه كل من **منظمة (OECD)**، **والشبكة الدولية للتثقيف المالي** المنبثقة عنها بأنه:" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة، بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهه المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي." (مجلس محافظي المصارف،٢٠١٥ ، ص٢)

وترى الدراسة الحالية أنه بالرغم من اختلاف التعاريف السابقة فيما بينها نصاً إلا أنها تتفق فيما بينها ضِمناً ، وذلك فيما يلي:

أ. أن تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء والمهمشين وذوي الدخل المحدود.

ب. سهولة وإتاحة الوصول إلى الخدمة المالية، بالتكلفة المناسبة، وبالجودة المطلوبة، وفي الزمن والمكان المناسبين

ج. تلبية الخدمات المالية للحاجات القائمة والمتوقعة(الابتكار).

د. عدالة وشفافية الخدمات المالية بما يصون كرامة المستهلك ويحفظ حقوقه، بمعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي.

هـ. تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية، وتنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية .

ثانياً : الأثار التنموية المستدامة للشمول الرقمي والشمول المالى

تهدف خطة التنمية المستدامة إلى التأثير على مسار التنمية في العالم لتلبية تطلعات الجميع في العيش الكريم كأعضاء متساوين في مجتمعات مزدهرة. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكنولوجيا عاملاً مهماً لتحقيق التنمية المستدامة، وأداة تمكينية للإبتكار ووسيلة لتحقيق الشمول المالى الرقمي ، وعدم إهمال أحد طبقاً لشعار رؤية مصر ٢٠٣٠- "**لا أحد ورائنا**". وأيضاً أجندة أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ فيما يعرف ب " **الاندماج الاجتماعي الشامل للجميع**".

و تظهر العلاقة بين الشمول الرقمي والأهداف التنموية جلية، حيث تؤكد الدراسات علي انه كلما زادت درجة ماتحقق بالشمول الرقمى أصبحت الدول أكثر قدرة على الإدخار ، وتراكم الأصول ، وتسهيل استهلاكهم بالاقتراض ، وبدء الأعمال التجارية أو توسيعها ، والاستثمار في التعليم والصحة ، وبناء وسائل وقائية ضد حالات الطوارئ والصدمات المالية التي قد تدفعهم إلى ما دون خط الفقر ، كما قد يقوم الشمول الرقمي (التمويل الرقمي) كوسيلة للحد من التلوث وحماية البيئة (Lyons & Kass-Hanna,2020), Mubarak, F., & Suomi, R.) 2022) و توجد عدة تقارير تحدثت في ذلك السياق علي النحو التالي:

- أوضح تقرير هواوي "تسريع أهداف التنمية المستدامة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " [٣]أن أهداف التنمية المستدامة – الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) – تتمتع بأعلى مستويات الارتباط الإيجابي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ٧٣٪ و٧١٪ و٦٥٪ على التوالي .كما يؤكد التقرير على أنه حتى التحسينات التكنولوجية الطفيفة يمكن أن تؤدي إلى أداء أفضل لأهداف التنمية المستدامة المذكورة سابقاً. لذلك يجب تحقيق الشمول الرقمي بكافة أبعاده – كما سبق الإشارة سابقاً – خاصة أن التكنولوجيا الرقمية، في الوقت الحالي، موزعة بشكل غير متساوٍ - عبر الدول وداخلها، والأجناس، والطبقات الاجتماعية والاقتصادية.
- فيما أكد تقريراً ThingGood و cebr [٤] لحساب الفوائد التراكمية لدعم الأفراد الذين ليس لديهم مهارات رقمية لتعلم المهارات الرقمية الأساسية بحلول عام ٢٠٢٨ للوصول إلى شمول رقمي١٠٠% في بريطانيا. أن تقدير المزايا بحلول عام ٢٠٢٨ كما يلي: قدر قيمة الوقت الذي يتم توفيره بنحو ١.١ مليار جنيه إسترليني، وإجمالي فائدة الأرباح للاقتصاد يعادل ٥٧١ مليون جنيه إسترليني. وإجمالي مزايا التوظيف بمبلغ ٣١٣ مليون جنيه إسترليني. وقدر التوفير في التكلفة الذي يمكن للأفراد تحقيقه من استخدام مواقع استرداد النقود والخصم إلى ١.١ مليار جنيه إسترليني. وقدر إجمالي الإنفاق الإضافي على الأنشطة الترفيهية والثقافية بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني. وقدر الزيادة في المدخرات للحكومة المرتبطة بزيادة في الاستحواذ الرقمي لتصل إلى ٤٨٧ مليون جنيه إسترليني. وقدرت فوائد الشركات من انخفاض الوظائف الشاغرة في المهارات الرقمية إلى ١.٥ مليار جنيه إسترليني وبمقارنة هذه الفوائد بتكلفة الاستثمار، وجد أن لكل ١ جنيه إسترليني يتم استثماره تـقدر فائدته بنحو ١٥ جنيهًا إسترلينيًا. وهو ما يدعم

[٣] https://www.huawei.com/minisite/gci/assets/files/Huawei_SDG_report_en.pdf٢٠١٨
[٤] https://www.goodthingsfoundation.org/wp-content/uploads/2021, https://www.cisco.com/c/dam/global/en_uk/pdf/benefits-of-digital-inclusion-cebr-for-cisco.pdf

أهمية الاستثمار في الأفراد رقمياً والتخفيف من وطأة التهميش الاجتماعي خاصة أنه تم تقدير أن فجوة المهارات الرقمية تكلف الاقتصاد البريطاني نحو ٦٣ مليار جنيه إسترليني سنويًا.

كما تم تأييد أهمية الشمول المالى والرقمي في تحقيق النمو الاقتصادي من قبل الدرسات التالية ((Inoue & Hamori, 2016), (Kim et al., 2017), (Sethi & Acharya, 2018), Adedokun, M. W., & Ağa, M. (2021)

ثالثاً : سياسات وآليات الشمول الرقمي والمالى وآثارهما التنموية : تجارب دولية رائدة

بحسب تقرير (البنك الدولى،٢٠٢٢) فإن ١.٣ مليار شخص مازالوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، حيث يعيشون على أقل من ١.٩٠ دولار في اليوم. هؤلاء هم أصحاب الدخول المنخفضة والشريحة الضعيفة من المجتمع، والتي من الناحية النظرية لديها أكبر الاحتياجات المالية، ولكنها مستبعدة بشكل عام من أسواق الخدمات المالية الرسمية. حيث تظل هذه الشريحة مهمشة من المجتمع بحيث ما تؤكده العديد من الدراسات (Diniz, Birochi, & Pozzebon, 2011)، لذلك نجد أن الشمول الرقمي والمالي– أو ما يطلق عليه احياناً الشمول الرقمي المالي تحديداً– يعد الآن أولوية استراتيجية للحكومات وبؤرة اهتمام لصناع السياسات الاقتصادية في مختلف الدول خاصة الدول ذات الأسواق الناشئة مثل الهند وكينيا وبنغلاديش ...وهو ما يمكن تلخيصه في الجدول التالى:

جدول (١) بعض التجارب الرائدة [٥](المرجعية) في تعزيز الشمول الرقمي والمالى و تحقيق أهدافهما التنموية

الدولة	الأليات والسياسات المتبعة	ما حققته من أثار على أبعاد التنمية المستدامة	أسباب النجاح
الإمارات[٦]	اعتمدت على دور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية حيث استضافت ٥٠% من الشركات الناشئة في ١٢ دولة بالمنطقة ، فهي تحتوى على أكثر من ٤٠٠ شركة للتكنولوجيا المالية وكان للحكومة دور أساسي في رقمنة كافة القطاعات وليس القطاع المالي فقط. وتنشيط الشركات الناشئة من خلال مبادرة الحكومة الذكية عام ٢٠١٤ ، واعتماد نظام الهوية الرقمية وتطوير الخدمات المالية مثل المحفظة الرقمية والتمويل الجماعي للقروض[٧] والاستثمارات والمعلومات الرقمية. المخزنة في قاعدة بيانات عامة فيما يعرف بالبلوكتشين	– واحدة من أسرع مراكز التكنولوجيا المالية نموا وازدهارا في العالم – تعتبر الأعلى في الدول العربية من حيث نسبة الشمول المالى بواقع ٤٦% من سكان الدولة، وفقًا لتقرير «قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023. – بلغ قطاع المدفوعات الرقمية إجمالاً ٢٨.٧٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ وهو الأكبر عربياً.	تسهيل تحديد هوية العميل للخدمات المالية الرقمية.
الصين	تنفيذ استراتيجية وطنية لبناء نظام مالى شامل عام ٢٠١٣ ، وكان الدور الأساسي	تعتبر ظاهرة (شاجي) والتى سميت باسمها منصة للتسوق والتجارة الالكتروني تتبع ادارة مجموعة "على بابا Alibaba " خير مثال،	- تكنولوجيا رقمية هائلة - التوسع الجغرافي بإنشاء مؤسسات مالية

[٥] تم اختيار هذه التجارب لانها تعتبر من التجارب العربية والعالمية الرائدة في مجال تطبيق التكنولوجيا المالية والشمول المالى والرقمي من خلال السياسات والإصلاحات التى اتبعتها وما أحدثته من أثار تنموية مستدامة يعتد بها

[٦] https://findexable.com/climate-fintech-2023/

[٧] ممارسة تمويل المشاريع عن طريق جمع الأموال من عدد كبير من الناس من خلال منصات رقمية مرخصة. ومن الأمثلة على منصات التمويل الجماعي في دولة الإمارات منصة بيهايف(Beehive) ، ومنصة يوريكا(Eureeca) ، بالإضافة إلى منصة دبي الحكومية للتمويل الجماعي "دبي نكست". في مارس ٢٠٢٢

	للمؤسسات المالية الرسمية التقليدية ، فقامت بإنشاء جمعيات تعاونية ائتمانية ريفية وتم استحداث منتجات مالية وائتمانية لخدمة المزارعين والمشروعات الريفية .وتحويل البريد الي مصرف الصين للادخار البريدي ومهمته **استحداث قروض تستهدف العمال و المزارعين**. ومن الجدير بالذكر أن الصين من أهم الدول التي استخدمت الشمول المالى (التمويل الرقمي الشامل) **لتقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون** وأثبتت أن هناك علاقة تأثير مكاني إيجابي غير مباشر بينهما خاصة في المناطق الحضرية كما قامت الحكومة بمحاولة صياغة سياسات بيئية ذات أهداف شمول مالي تتفق مع سلوك استهلاك الطاقة(**أصبح الشمول المالي وسيلة فعالة للتغلب على القيود البيئية لديهم)**	حيث تأثرت القرية بأحد العائدين من الخارج حيث انشأ محل تجاري لبيع الأثاث الكتروني وعممت التجربة في القرية ، كانت النتيجة **توفر رأس مال يكفي لإنشاء ٦ مصانع للألواح الإلكترونية** ومصنعين للأجزاء المعدنية ، و(١٥) شركة للخدمات اللوجستية والنقل البحري ، وتم إنشاء٧ متاجر لأجهزة الكومبيوتر **تخدم ٤٠٠ أسرة تنشط في التجارة الإلكترونية داخل الصين وخارجها** (سيد عبدالقادر، ف. (٢٠٢٢)،ص٤٧٧ ولقد قامت شركة "على بابا" بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة **ونشأ عن هذا التمويل محفظة قروض تقدر بحوالى ٢٠٠ مليار** وتم تسويقها لعدد من المستثمرين بضمان أصول هذه المشروعات والذي بلغ ٤٢ مليار دولار امريكي، وتم ذلك من خلال **منصة الكترونية للإقراض** تجمع البيانات وتقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات مما يسهم في **خفض تكلفة القروض والمحفظة الالكترونية،** وتم إنشاء بنكي " My Bank, WeBank " كبنوك الكترونية لتقوم بهذه المهمة. (بلانشية ، ٢٠١٩،ص٢٥) كما تم تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول من خلال تعزيز خدمات الدفع الرقمي للغير أمثال (Wechat –Alipay) –ترتب على ذلك تطور عدد المدفوعات الرقمية في المناطق الريفية من ١٦٠مليار إلى ٣٠٩ مليار خلال ٢٠١٧–٢٠١٨م أى قريب من عددها في الحضر (Weidong Xiaohui , & ٢٠٢١ - ووفقًا لنموذج Dubin المكاني فإن التمويل الرقمي الشامل له تأثير مكاني على كثافة	في الريف و القري و تأسيس التعاونيات الريفية - جودة الخدمة - التثقيف المالى - سرعة نمو التجارة الالكترونية - وضع قوانين صارمة فيما يخص الأمن المعلوماتي بخاصة بعد هجمة فيروس"الفدية واناكراي" العالمية التي أضرت بالكثير من العمليات المصرفية - استخدام تقنية التعرف علي الوجه - تكنولوجيا الحوسبة السحابية - تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

		الكربون و تداعياته وتتراوح حدود الامتداد بين ٣٥٠ كم و ٤٠٠ كم H, Wang.، Guo & J. (٢٠٢٢)	
كنيا	أطلقت Pesa–M (عام ٢٠٠٧) في القري والأرياف، وهي آلية لإجراء تحويل للأموال من خلال تطبيق الهاتف المحمول، فنمت الخدمات المالية نتيجة استخدام Pesa–M [٨]كما تم تقديم بطاقات الهوية الوطنية الخاصة بالعملاء في كينيا علي نحو يمكنهم من استخدامها لتلبية معظم احتياجاتهم المالية من خلال متاجر البيع والمؤسسات.	قللت الفجوة بين الجنسين [٩]، وزاد إنفاق الأسر (التي عُرض عليها فتح حسابات مصرفية مجانية) على **التعليم** بنسبة ٢٠٪. زاد الناس إنفاقهم على **الصحة** بنسبة ٦٦٪ عندما شعروا بالأمان بشأن ادخار أموالهم في مؤسسة مالية. كما مكن انتشار pesa–M للتحويلات المصرفية عبر المحمول من قبل الأسر والنساءالفقيرات من الخروج من زراعة الكفاف إلي الأعمال غير الزراعية ، وهو مأدي إلى **ارتفاع دخولهن** ، لاسيما مع زيادة المرونة المالية والادخار (Jake&suri،٢٠١٦) .	– تبسيط وسهولة استخدام الحسابات المصرفية في التعاملات – تدنى تكلفت انتقال الأموال عبر المحمول مقارنة بتكلفة باقي الخدمات الأخري
الهند	India Stack كان أساس نجاحها **الارتكاز علي الهوية الرقمية** " **أدهار**" ابتداء من عام ٢٠٠٩ و **إنشاء نظام مدفوعات** "**جان دهان**" فى أغسطس ٢٠١٤. ⇐ وتلعب **الحكومة الهندية** دوراً أساسياً في نجاح هذا النظام فبمجرد امتلاكك لهوية رقمية يمكنك الاندماج في النظام المالى والحصول على خدمات مالية ومصرفية الكترونية اينما تكون داخل	فى اليوم الأول للتنفيذ أنشأت الحكومة عشرة مليون حساب مصرفى مربوط بتلك الهوية الرقمية. هذا و قد تمكن حوالى ٣٠٠مليون مستخدم من فتح حسابات مصرفية جديدة اعتماداً على هذه الهوية. بل وجعلهم **يستفيدون من كافة وسائل الدفع الالكترونية والتحويلات** وغيرها **والحد من التلاعب في برامج الحماية** مما ضمن **وصول الدعم المادي والعيني لمستحقيه من الفقراء** (أكثر من ٢٥ مليون أسرة تحصل على دعم غاز الطهى مباشرة فى حساباتهم المصرفية. وأيضاً الرسوم المدرسية، الإعانة والتحويلات المصرفية)	اعتمدت على تطوير البنية التحتية وجهود وابتكارات الشركات الناشئة والتعاون الحكومي المشجع على الابداع والتنفيذ و الحماية المالية للمستهلك

[٨] نسبة مؤشر ملكية حساب مال عبر الهاتف المحمول في كينيا يفوق نسبة المتوسط العالمي بأشواط علاوة على ادراج مايزيد عن ٧٥% من الكينين عام ٢٠٢٠ ، وانخفاض نسبة الاستبعاد المالى ١٨% عام ٢٠١٨ مقارنة ب٢٠١٤

[٩] لمزيد من التفاصيل حول تطور تحسن مؤشرات الشمول المالى في كينيا والهند والامارات انظر https://globalfindex.worldbank.org/

	حدود الهند.		
البرازيل	تعد تطبيقات الهاتف المحمول البنكية في البرازيل من أفضل التطبيقات عالمياً ويكمن اختلافها في التأكيد على مبدأ الشمول المالى وتوسيع قاعدة العملاء والتخفيف من مخاطر الأمن في التعاملات وتخفيض تكلفة المعاملات للتحويلات من الخارج لتصل إلى ٥% بحلول ٢٠٣٠ للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة	سجلت بالفعل أقل تكلفة للتحويلات عالمياً والتى بلغت٤.٢٤دولار، كما تعتبر البرازيل من أفضل الدول ابتكاراً في توافر المنتجات المالية التى تتناسب وظروفها الاقتصادية وساهم ذلك في الحد من الفقر بنسبة ١٢-١٨%	الوكيل البنكي وتنويع مقدمي الخدمات، أدني تكلفة للمعاملات
الأرجنتين	قامت الحكومة بتبني نظم المدفوعات الالكترونية لتنظيم وتقنين مدفوعات الدعم المقدمة للأسر الفقيرة المستحقة له وذلك باستخدام بطاقات خصم الكترونية ضمن برنامج ربات المنازل Jefas de Jefes Y Hogar وهي بطاقات غير قابلة لإعادة تحميل الرصيد إلا بواسطة الحكومة ويتم سحب رصيد الدعم خلال شهرين أذا لم يحتاج إليها المتلقي،	هنا يبرز دور الشمول المالى في مساعدة الفئات الأشد فقراً وفي حاجة ملحة للمساعدات الحكومية (Norris-Dabla ،٢٠١٥،p٥)	إطار تنظيمي وقانونى لاستحقاق الدعم بالاستخدام الشمول المالى

بنغلاديش	تجربة بنك جرامين Grameen Bank (بنك للفقراء فقط) حيث أتاح قروض متناهية الصغر تصل ١٠٠ دولار وبدون ضمانات وعلى الجانب الأخر تقدم بنجلاديش خدمة «بى كاش» وهى واحدة من أكبر خدمات المال عبر المحمول فى العالم، وقد بدأت عام ٢٠١١ وتصل الآن إلى ٣٠ مليون عميل مسجل.	حقق نسبة استرداد للقروض مرتفعة ، وبلغ عدد المقترضين لنحو ٨ ملايين شخص عام ٢٠١٦ و١٠ مليون مقترض عام ٢٠١٩[١٠] معظمهم من فقراء الريف مما ساعد في إنشاء مشاريعه الخاصة المدرة للدخل مما عمل على تنمية هذه القري والتخفيف من حدة الفقر[١١] ، وصاحب هذا الوعي والتثقيف المالى لتوجيه هذه القروض لأغراضها الصحيحة. وليس إلى الاستهلاك والتعثر المالى[١٢] وهو الآن ملك للمقترضين وأغلبهم نساء (٩٧%) وشعارهم مواصلة النمو بدون ضمانات ومساعدة المتسولين والطلاب في الدراسة وكبار السن وإسكان الفقراء وقروض للمشروعات الصغيرة (أسامة محمد،وزينب عريس،٢٠١٦،ص٦٢٣)	إتاحة الخدمات البنكية للفقراء مع توعيتهم وتثقيفهم مالياً

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بالدراسات المذكورة في الجدول

ونلاحظ اختلاف وتنوع السياسات والأليات لتحقيق الشمول الرقمي والمالى في التجارب السابقة وهو ما يرشدنا إلى أن هناك مجموعة من السبل والمتطلبات لتعزيز الشمول الرقمي والمالى تتميز بمرونتها فيمكن تعديلها طبقاً وظروف كل دولة وبما يحقق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ، لذلك يجب الاستفادة من هذه التجارب الرائدة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار.

رابعاً : سياسات التحول الرقمي وتطور مؤشرات الشمول الرقمي والمالى في مصر : نظرة تحليلية

تشهد مصر خطوات متسارعة لـلتوسع في مجال التحول الرقمي، كخطوة مهمة وضرورية لنجاح الخطط والمشروعات الرقمية الطموحة التي بدأت الدولة تنفيذها في كل المجالات.

[١٠] لمزيد من التفاصيل : Grameen bank, annual report,2019 /https://grameenbank.org

[١١] انفض معدل الفقر من ٤٠% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠% عام ٢٠١٩ومن المتوقع أن يتم القضاء على الفقر نهائياً في بنجلاديش بحلول ٢٠٣٠(نصر ضو،٢٠٢٠،ص١٥٥)

[١٢] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الشمول المالي في مصر،"هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية " القاهرة، ٢٠١٨، ص ٢٢ .https://hrdoegypt.org

فـفيما يتعلق بتطور الاستثمارات بالبنية التحتية للتحول الرقمي والتى تمثل الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للرقمنة وضمان شمولية الرقمنة للجميع . **فكما يلى:**

- **زادت حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** لتصل إلى ٢٢,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنسبة نمو تصل إلى ٢٢%[١٣].
- **بلغ حجم الإستثمارات العامة في مجال التحول الرقمي نحو** ٧٢.٤ مليار جنيه مصري، **بنسبة زيادة** قدرها 400٪ بين العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وعام٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وذلك في ضوء التطورات العالمية الاخيرة وأبرزها جائحة كورونا والحرب الروسية الاوكرانية .كما يتم تنفيذ عدد كبير من مشروعات التحول الرقمي بالتعاون مع مختلف قطاعات الدولة باستثمارات تصل إلى ٥٠ مليار جنيه منها قطاعات الزراعة والصحة والتعليم العالى والاسكان.

ويمكن توضيح أثر ذلك من خلال أبعاد الشمول الرقمي وتطبيقات الرقمنة في القطاعات الخدمية للدولة كما يلى:

- **تطور مؤشرات أبعاد الشمول الرقمي في ظل التطور العالمى والاقليمي**

أولاً : بعد الوصول والانتشار للشمول الرقمى (الإتاحة الرقمية)

- **زادعدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي** في مصر من ٤٦,٣ مليون مستخدم في يناير ٢٠٢١ لتصل إلى ٥١,٤٥ مليون مستخدم في يناير ٢٠٢٢ أي بزيادة قدرها ٥% [١٤]، حيث **زادت نسبة مستخدمي(معدل انتشار) الإنترنت** من السكان بمقدار ٤٩.٤ نقطة مئوية لتصبح ٧١.٤% عام٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٢% عام ٢٠١٤/٢٠١٣. وبلغ عدد مستخدمي الانترنت ١٠٢,٧ مليون مستخدم في مصر في يناير ٢٠٢٣.
- **زادت سرعة الانترنت** فـتقدمت مصر ٦ مراكز في مؤشر سرعة الانترنت للهاتف المحمول،. **فزاد متوسط سرعة اتصال الإنترنت عبر الهاتف المحمول** بمقدار ٢.٦٧ ميغابت في الثانية (+١٨.٣ %) في الاثني عشر شهرًا حتى بداية عام ٢٠٢٢.وفي الوقت نفسه ، **زادت سرعات الاتصال بالإنترنت الثابت** بنسبة ١٠.٣٠ ميغابت في الثانية (+٤٠.٦ %) خلال نفس الفترة **لتصبح مصر الأولى إفريقياً في متوسط سرعة الانترنت الثابت** بمتوسط سرعة تحميل ٣٩,٧٥ ميجابايت| ثانية [١٥] مقارنةً بالمركز الأربعين في يناير ٢٠١٩.

---

[١٣] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يونيو ٢٠٢٢

[١٤] Reportal Data ، Reports and Documents_1872022000_Digitization_in_Egypt.pdf
https://kepios.com/?utm_source=DataReportal&utm_medium=Country_Article_Hyperlink&utm_campaign=Digital_٢٠٢٢

[١٥] المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على تقرير شركة أوكال ، أبريل ٢٠٢٣
https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Reports

شكل(٢) تطور خدمات الاتصالات والانترنت خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)

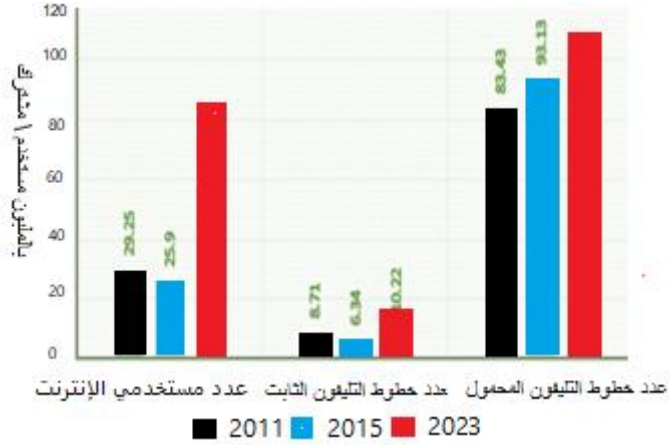

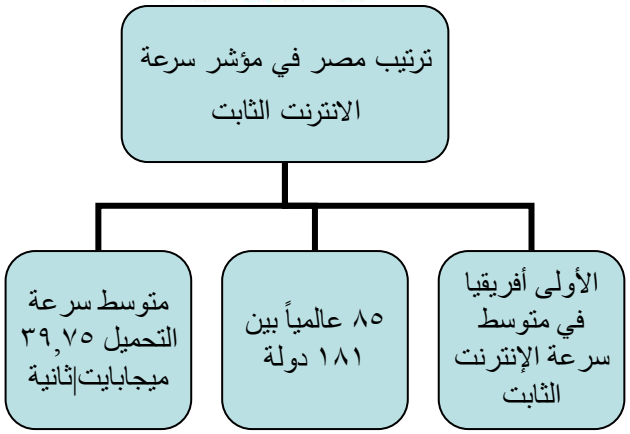

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على تقرير شركة أوكال ، أبريل ٢٠٢٣

https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Reports

وبالرغم من التقدم المحرز في المؤشرات السابقة إلا أنه يظل أقل من متوسط السرعة العالمي ، حيث احتلت مصر المرتبة ٩٦ عالمياً على المؤشر في **سرعة الإنترنت الثابت** في ديسمبر 2021**بمتوسط سرعة** ٤٥ ميجابايت/الثانية ، بينما **المتوسط العالمي** بلغ ١٢٣ ميجابايت/الثانية؛ وقد احتلت مصر علي **صعيد إنترنت المحمول**(Broadband Mobile) ، المرتبة ١٠٧ عالميا بمتوسط **سرعة** ٢٥ ميجابايت/الثانية بمتوسط سرعة **أقل من المتوسط العالمي** الذي بلغ ٧١ ميجابايت/الثانية.

- ارتفع معدل نمو قطاع **الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات** ليصل ١٦,٨% في ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٦% فى ٢٠٢٠/٢٠٢١ و١٥.٢% فى ٢٠١٩/٢٠٢٠ **كأعلى قطاعات الدولة نموا.**
- **ارتفعت قيمة الصادرات الرقمية** (الخدمات الرقمية ، التصميم الالكتروني) لتصل إلى ٤,٥مليارات دولار عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة ٣,٩ مليار دولار عام٢٠١٨/٢٠١٩ (أي زاد

بنسبة ٢٥%) **كما زادت قيمة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الاجمالي**

ونتيجة للطفرة التنموية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تم **اختيار مصر لتكون وجهة لتقديم الخدمات العابرة للحدود** offshoring services وقد جاءت مصر فى المرتبة الأولى بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ، والمرتبة ١٥ عالمياً طبقاً لمؤشر "أيه تى كيرني" عام٢٠٢١.

- **تقدم الترتيب الدولي للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات** ٥٤ مركزًا ليحتل المركز ٤١ بين ١٩٣ دولة، مقارنةً بالمركز ٩٥ في عام ٢٠١٩
- تنظيم عمليات التنقل بين مقدمي خدمات الإنترنت الثابت لتصبح بدون تحمل المستخدم أية تكاليف إضافية لعملية التنقل . علاوة على إتاحة إجراءات التعاقد على خدمات الإنترنت المنزلي وخدمات التليفون الثابت من المنزل للمستخدمين من كبار السن فوق سن الـ ٦٠ ا مجانًا دون أية رسوم إضافية ودون الحاجة للتوجه لفرع الشركة.(مراعاة **القدرة الرقمية**)

<u>وبالرغم من كل الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية التكنولوجية</u> وتخطيها المتوسط العربي(88%) والعالمي (87.9%) في تغطية الجيل الثالث3Gمن المحمول بنسبة تغطية وصلت إلى حوالي ٩٨.٧ % من السكان في مصر إلا أنها **أعلى من المتوسط العربي** (٥٠,٩%) **وأقل من المتوسط العالمي** (٧٧%) في تغطية الجيل الرابع 4Gللمحمول حيث بلغت نسبة التغطية المصرية ٦١%. هذا **ولم تشرع مصر** في إدخال تقنيات الجيل الخامس5G والتي يمكن أن تساعد الحكومة المصرية على توظيف التقنيات الناشئة في تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية.

وعلى الجانب الأخر صنفت مصر ضمن مجموعة الدول الرائدة في مؤشر نضج الحكومة الرقمية (قلب منظومة التحول الرقمي) بالتصنيف(A) وهو أعلى فئة في المؤشر بعد أن كانت ضمن الدول ذات الأداء المرتفع جدا بالتصنيف(B) وفقا لتقرير البنك الدولي عام ٢٠٢٠؛ بنسبة نضج 0.649بينما حققت عام ٢٠٢٢ نسبة نضج بلغت ٠.٧٥١ **لتقفز ٤٢مركزا في هذا المؤشر متجاوزة المتوسط العالمي** البالغ ٠.٥٥٢ وكذلك **أعلى من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** الذي يبلغ ٠.٥٩٥

١. <u>ثانياً : بعد القدرة المالية الرقمية</u>

وفقا لموقع "هاو ماتش" المتخصص في قياسات الانترنت حول العالم تحتل مصر المرتبة قبل الأخيرة، بين الدول العربية من حيث تكلفة توفير الانترنت للفرد، حيث يبلغ متوسط التكلفة حوالي ١٢.٣ دولار شهريا أي ما يعادل نحو ٢١٦ جنيهًا شهريًا، ولكن تعد مصر هى الأسوء

في تقديم الخدمة طبقاً لتقرير البنك الدولى وأنه يجب إنفاق ما يعادل ١٠% من دخل المواطن على الانترنت وبمقارنة هذا ومتوسط دخل الفرد **فيعد هذا تكلفة مرتفعة للغايه بالمقارنة بمستوى الخدمة المقدمة** .في حين أن مصر الثانية عالمياً من حيث مرور ٢٨ كابل بحري ، وتملك شركة عملاقة أسست منذ أكثر من ١٥٠ سنة وهي المصرية للاتصالات.

٢. ثالثاً: بعد محو الأمية الرقمية وبناء القدرات الرقمية

تعتبر من أهم بنود استراتيجية التنمية المستدامة المصرية ٢٠٣٠ العمل على محو الأمية الرقمية ، وتتعلق الأمية الرقمية بالأفراد داخل الدولة وقدرتهم على تعلم المهارات التكنولوجية بااختلاف درجات التعليم والمستوى الاجتماعي والثقافي وكذلك مستويات أسعار الخدمات والأدوات التكنولوجية ، ويمكن توضيح الأمية الرقمية في مصر من خلال مايلى :

جدول (٢) نسبة السكان المشتركين في الانترنت في الريف في مصر (+١٥) خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
إجمالى نسبة السكان	١٨	١٩	٣٤	٣٩	٤٠,١	٣٩,٨	٤١,٢	٤٣	٤٢	٤٢	٥٥,٨	٥٦
إناث	١٩	٢١	٢٢	٢٣	٢٩	٣٧	٣٧	٣٠	٣٠	٣٣	٣٥	٥٤
ذكور	٣٠	٣١	٣١	٣٢	٣٢	٤٥	٤٥	٣٨	٣٨	٣٨	٤٤	٤٤

جدول(٣) نسبة السكان المشتركين في الانترنت في الحضر في مصر (+١٥) خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
إجمالى نسبة السكان	٣٢	٣٣	٣٤	٢٠	٢٢	٣٠	٤٣	٤٩	٥٠	٦٢	٧٢	٧٣
إناث	٢٩	٣٠	٣٣	٣٣	٣٤	٤٤	٤٤	٤٨	٤٩	٦٠	٦٠	٦٢
ذكور	٤٠	٤١	٤١	٤٣	٤٥	٥٢	٥٣	٥٤	٥٤	٦٤	٦٥	٦٦

Source: Simon Kemp., report on Digital 2021 – Egypt, available at: https://datareportal.com

ويظهر مما سبق أن مصر تعاني من أمية رقمية مرتفعة بلغت نسبتها ٩٦% لذلك قامت مصر ببذل مجموعة من **الجهود لمحاولة محو هذه الأمية وتنمية القدرات الرقمية ومن هذه المجهودات مايلى :**

- زيادة أعداد المتدربين ومضاعفة موازنة التدريب التقني من ١٤٨ ألف متدرب بميزانية ٤٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠، الى تدريب ٢٠٠ ألف متدرب بميزانية ١.١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- التشغيل الفعلي لمركز ابداع مصر بتكلفة اجمالية ١.٥ مليار جنيه.وتدريب نحو ٥٠ ألف عامل بالجهاز الإداري للدولة
- إتاحة محتوى تدريبي عبر المنصة الرقمية للتعلم الإلكتروني "مهارة تك" وبلغ عدد المستفدين منها نحو ٣٠٠ ألف مستفيد، فيما استطاع خريجي مبادرة "شغلك من بيتك" تحقيق إيرادات بما يقرب من ١٠٠ ألف دولار من خلال مبادرة "حياة كريمة" ودعم التنمية الرقمية ، وتمكين المواطن من الإستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات واالاتصالات من خلال رفع كفاءة خدمات الإنترنت لمليون منزل بتكلفة تصل إلى نحو٥.٨ مليار جنيه، وتزويد القرى بمحطات شبكات المحمول بعدد ألف برج تشاركي.
- تفعيل مشروع "دور نوادي تكنولوجيا المعلومات" ليعمل على إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لـلجميع

وعلاوة على ماسبق من مجهودات هناك مبادرات لتعزيز المهارات الرقمية يمكن ذكر بعضها فيما يلى :

جدول (٤) بعض المبادرات المصرية لتعزيز المهارات الرقمية

المبادرة	هدفها
إفريقيا لإبداع الألعاب والتطبيقات الرقمية"	بناء قدرات ١٠ آلاف شاب مصري وإفريقي في ٣٠ مسار تعليمي، بالإضافة إلى دعم إنشاء ١٠٠ شركة إفريقية ناشئة في مجالات تطوير التطبيقات الرقمية .
تنمية المهارات الرقمية الأساسية	تنمية المهارات الرقمية للمواطنين .تستهدف طالب الجامعات والمدارس وحديثي التخرج.
استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والسلامة على الانترنت	تمكين الشباب من استخدام منصات التواصل الاجتماعي والانترنت بشكل أمن.
التعلم عن بُعد الأمن السيبراني	مبادرة تعليمية مجانية بالتعاون مع مؤسسة "سيسكو" وتتيح الفرصة لتعلم أساسيات الأمن السيبراني ومبادئ الشبكات عن بعد .

رواد تكنولوجيا المستقبل	تأهيل الشباب المصري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و زيادة القدرات التنافسية لشركات تكنولوجيا المعلومات المحلية
بُناة مصر الرقمية ٢٠٢٠	بناء كوادر تقنية عالية التخصص، من خلال تدريب ألف مدرب سنويا من خريجي كليات الهندسة وعلوم الحاسب
منصة إطلاق الشركات الناشئة "Launchpad Startup	بناء قدرات رواد الأعمال وتعزيز نمو الشركات الناشئة بالشراكة مع الجامعة الأمريكية وهي عضو في برنامج كلية Babson العالمية.
شغلك من بيتك	بهدف توعية وتدريب الشباب على مهارات العمل الحر والعمل عن بعد، وكذلك إتاحة فرص دخل متميزة من خلال الشراكة مع عدد من منصات العمل الحر
حاضنات الأعمال الداعمة للشركات الناشئة	تقديم التمويل اللازم للمشروعات التكنولوجية الناشئة وتدريبهم وتقديم لهم الخبرة ليكونوا رواداً للأعمال
المنصة الالكترونية للشبكة القومية لخدمات الأشخاص ذوي الاعاقة	ربط الاشخاص ذوي الاعاقة بفرص التدريب والتوظيف وفقاً للمناطق السكنية ونوع الاعاقة والمؤهل لتسهيل فرص التدريب ومقابلات العمل دون الحاجة إلى التنقل إلى مناطق بعيدة.

المصدر: من إعداد الباحثة بااعتماد على الهيئة العامة للاستعلامات ، نحو بناء مصر الرقمية ، مسيرة ارتقاء ، إبريل ٢٠٢٣

- **تطبيقات التحول الرقمي علي القطاعات الخدمية في مصر**

١) تطبيقات التحول الرقمي في قطاع الزراعة

- لقد تم إنشاء وحدات التحول الرقمي لأول مرة داخل وزارة الزراعة ضمن الاستراتيجية الزراعية المصرية ٢٠٣٠ ، وذلك لتسهيل التواصل مع الفلاح لتقديم الخدمات الزراعية للوزارة وتم ذلك عن طريق :

شكل(٣) إنجازات مصر الرقمية في قطاع الزراعة

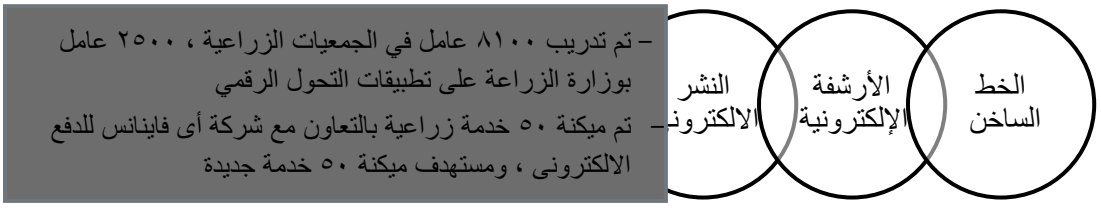

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بتقرير الهيئة العامة للاستعلامات ، نحو بناء مصر الرقمية ، مسيرة ارتقاء ، إبريل ٢٠٢٣

- يعد **مشروع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المجتمعية الشاملة في مجال الزراعة"** ضمن أفضل ٥ مشروعات رائدة في مسابقة جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)لعام ٢٠٢١ . ويهدف المشروع إلى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنشر المعرفة الزراعية في مصر والشرق الأوسط بين أكثر من ٢١ مليون مستخدم. **ومن بعض أمثلة تطبيقات التحول الرقمي في مجال الزراعة**
- **"أجري مصر**AGRI MIS " التى تم إطلاقها ٢٠٢١ وتقدم خدمة الإقراض من خلال الانترنت بالتنسيق مع البنك الزراعي وتتيح الحصول على المستلزمات الزراعية عن طريق محفظة إلكترونية يقدمها البنك.
- **منصة شاري–SHARI** يهدف إلى مساعدة صغار المزارعين على بيع منتجاتهم مباشر إلى المشتريين عبر الانترنت

٢) تطبيقات التحول الرقمي في قطاع الصحة

تم اطلاق مبادرة "اطمن" لتقديم خدمة الاستشارات الطبية عن بعد عام ٢٠٢٠ ، كما تم تدشين تطبيق الهاتف المحمول " **صحة مصر**" لتوعية بفيروس كورونا ، **وتطبيق Egypt Health Passport** لتوضيح موقف المسجين بالقطاع الخاص من جرعات التطعيم لكورونا وغيرها من التطبيقات مثل "**البالطو**"، **Care connect** كأول منصة تفاعلية رقمية طبية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء المصري ، ٢٠٢٣)

٣) تطبيقات التحول الرقمي في قطاع التعليم

تم إطلاق منصات رقمية في قطاع التعليم ومكتبات رقمية كما تم اطلاق قنوات تعليمية لكل المراحل ومن أهم هذه المنصات (منصة الحصص الالكترونية، Edmodo.org ، الحصص الافتراضية بث مباشر ،مدرستنا، تحديث منصة بنك المعرفة) وأيضاً إنشاء جامعات تكنولوجية تعمل على توفير تعليم تكنولوجي يقدم خدمات تعليمية وتدريبية ذات جودة عالمية، تسمح بإعداد خريج قادر على المنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية . ونتج عن ذلك ارتفاع تقييم مصر في مؤشر التعليم الرقمي من ٠,٨٩% عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٠,٩٨% عام ٢٠٢١

جدول (٥) ترتيب مصر في مؤشر التعليم الرقمي

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
اجمال	١٣٤	١٣٥	١٣٥	١٤٢	١٤٢	١٤٥	١٤٤	١٤٤	١٤٩	١٥٣	١٥٦	١٥٦

ى الدول محل البحث											
تقييم مصر	٠,٨٩	٠,٩١	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩٧	٠,٩٨
الترتيب العالمي	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١٠٩	١١٥	١١٢	١٠٤	٩٩	١٠٢	١٠٥

Source: Ricardo Hausmann et.al., Global gender Gap Report., World Economic Forum, Geneva, March 2021, p. 179,180

ونتيجة للجهود السابقة تقدمت مصر مركزين في تحسن الأداء في الشمول الرقمي، والذي يقيس مدى تحقيق الشمول الرقمي من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولتعزيز قدرتهم على المساهمة في المجتمعات والاقتصادات الرقمية، لتحتل بذلك المركز الـ٥٠ عام ٢٠٢٠، مقارنة بالمركز الـ٥٢ عام ٢٠١٧، وجاءت مصر ضمن أسرع ١٠ دول نمًوا في مجال الشمول الرقمي وفقً التقرير الصادر عن مؤسسة Roland[١٦] Berger

- **تطور مؤشرات الشمول المالى في مصر مقارنة ببعض الدول**

سيتم تناول الشمول المالى من خلال ٣ أبعاد رئيسية وهم : بعد الوصول للخدمات المالية ، وبعد الاستخدام ، وبعد الإتاحة المالية وذلك عن الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢) ويتلخص ذلك في الجدول التالى :

١- **بعد الوصول للخدمات المالية (جانب العرض) :**

[١٦] https://www.rolandberger.com/

جدول(٦) تطور مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠٢٢)

البُعد	المؤشرات	التطور
بعد الوصول للخدمات المالية (جانب العرض)	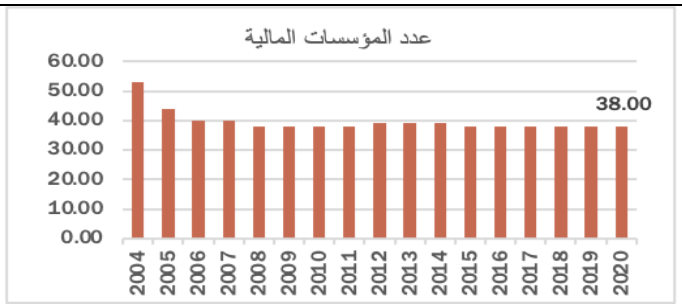	ارتفاع عدد المؤسسات المالية العاملة في مصر لتصل إلى ٥٣ مؤسسة ، ولكن اتجه هذا المؤشر إلى الانخفاض ليصل إلى ٣٨ مؤسسة مالية عام ٢٠٠٨ ليظل عند نفس العدد حتى الأن ، ويرجع هذا إلى الخصخصة و الاصلاحات الهيكلية والتنظيمية
	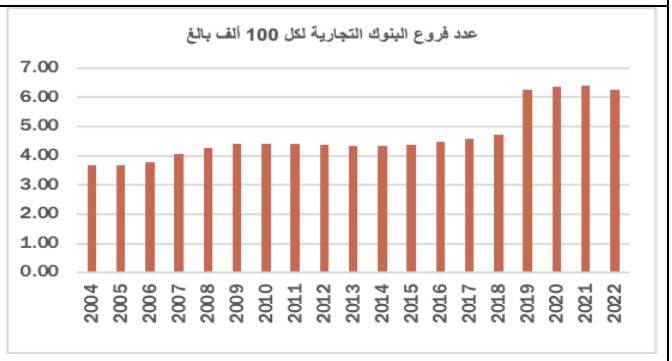	ارتفاع عدد فروع البنوك التجارية في مصر لكل ١٠٠ ألف من السكان؛ إذ ارتفعت النسبة من ٣.٦٦ فرع عام ٢٠٠٤إلى ٦.٢٦ فرع عام ٢٠٢٢ ، وشجع على ذلك تخفيض البنك المركزي لقيمة رأس المال المطلوبة لإنشاء فروع صغيرة للبنوك العاملة وتيسير إجراءات فتحها وتنويع أماكن انتشارها لتغطي جميع شرائح

		المجتمع.
	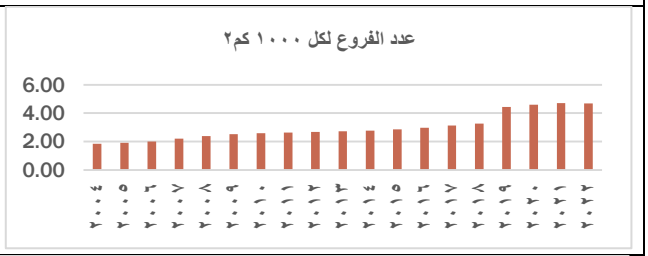	لقد ارتفع عدد الفروع لكل ١٠٠٠كم٢من ١,٨٦عام ٢٠٠٤ لما يقرب من ٥ فروع عام ٢٠٢٢
	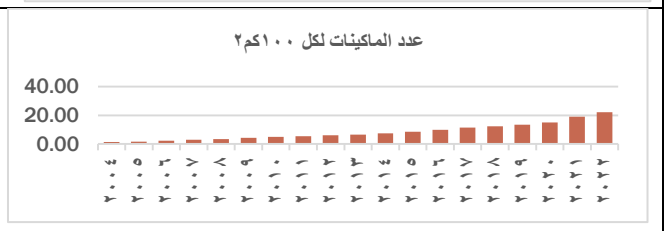	ارتفعت عدد ماكينات الصراف الآلى من ١,٢٩ عام ٢٠٠٤ إلى ٢٢,٨ ماكينة عام ٢٠٢٢
	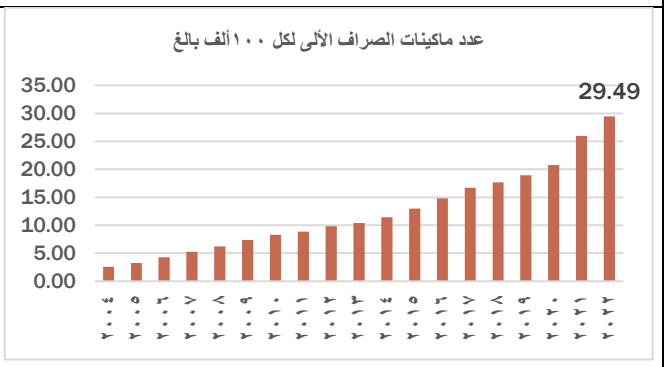	ارتفاع عدد ماكينات الصراف الآلي في مصر لكل ١٠٠ ألف من السكان؛ حيث بلغت هذه النسبة ٢٩,٤٩ ماكينة لكل ١٠٠ ألف من السكان عام ٢٠٢٢ مقارنةً ب ٢,٥٥ ماكينة عام ٢٠٠٤ ؛ ويرجع ذلك إلى انتشار الخدمات المصرفية وزيادة عدد البنوك في مصر وخطة البنك المركزي لزيادة عدد ماكينات الصراف

		الآلي.

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الماسح المالى العالمي لصندوق النقد الدولى FAS https://data.imf.org/?

ويلاحظ التحسن الملحوظ في مؤشرات بعد الوصول وهو يوضح مدي الاهتمام باانتشار الخدمات المالية ، ولكن بالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أنه إذا ما قورنت المؤشرات السابقة لمصر بـدول مختارة تأتي مصر متأخرة في تحقيق الشمول المالى وذلك كما يلى :

جدول (٧) بعض مؤشرات بعد الوصول للشمول المالى لمصر في إطار مقارن لدول رائدة مختارة عربية وعالمية[١٧]

المؤشر عام ٢٠٢٢	عدد المؤسسات المالية	عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ألف بالغ	عدد ماكينات الصراف الآلى لكل ١٠٠ ألف بالغ
مصر	٣٨	٦,٥	٢٩,٥
كينيا	٣٩	٤,٥	٧
تونس	٢٢	٢٢,١١	٣٢,٧٢
المغرب	٢٤	٢٢	٣٠
الهند	١٤١	١٤,٣١	٢٤,٠٤
الصين	١٥٥	١٩	٤٩,٥٢

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات المؤشر المالى العالمي للبنك الدولى https://finances.worldbank.org/

نلاحظ في مؤشر عدد المؤسسات المالية تقدم ملحوظ لكلا من الصين والهند وكينيا على الترتيب ثم مصر رابعاً ثم المغرب وتونس في النهاية. وفي مؤشر عدد الفروع البنكية تأتي مصر في المرتبة قبل الأخيرة تليها كينيا بعدد٥ فروع تقريبا .أيضاً على مستوي إمكانية وصول الأفراد بسهولة لمدخراتهم باستخدام ماكينات الصراف الألى نلاحظ وجود الصين وتونس أولاً ثم

[١٧] تم إختيار هذه التجارب الدولية لمقارنتها والتجربة المصرية أنها دول ناشئة تتمتع تقريباً بنفس الظروف الإقتصادية المصرية ولكنها نجحت في تحقيق معدلات عالية من الشمول المالى يعتد بها وتم الإعتراف بها من خلال التقارير الدولية والمؤسسات المالية العالمية علاوة على التجربة الصينية المتصدرة والرائدة عالمياً

المغرب ثم مصر رابعاً ثم الهند وكينيا .ويعتبر مركز مصر في هذا المؤشر متدنياً جدا مقارنة بتونس والمغرب الذي هم أقل مساحة وتعداد سكاني منها ، **مما يشير إلى ضعف البنية التحتية الإلكترونية المصرفية التي تساعد علي التعامل والتداول المالى الكترونياً** ، وبالتالى تحتاج مصر إلى مزيد من التحسن .

٢- بعد الاستخدام للخدمات المالية (جانب الطلب)

جدول (٨) تطور مؤشرات بعد الاستخدام للخدمات المالية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢)

البعد	المؤشرات	التطور
بعد الاستخدام للخدمات الاستخدام للخدمات المالية (جانب الطلب)	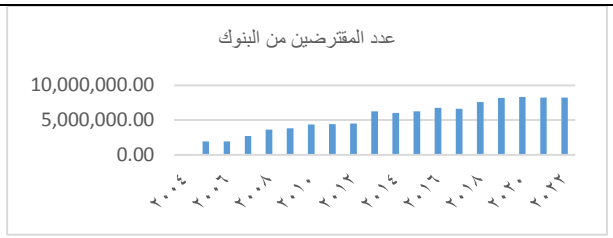	بلغ عدد حسابات المقترضين مايقرب من ٢ مليون | حساب عام ٢٠٠٥ ليرتفع عام ٢٠٢٢ ليصل إلى مايقرب من ٨ مليون و٢٤٤ ألف|حساب
	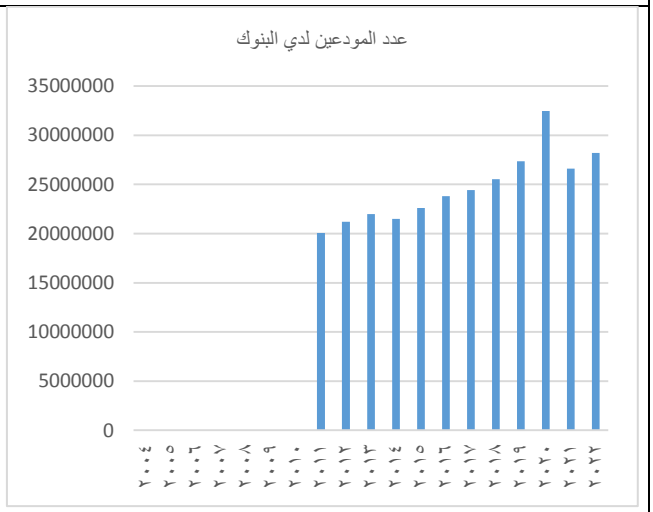	ارتفاع عدد المودعين من ٢٠ مليون عام ٢٠١١ لتصل إلى ٢٨ مليون عام ٢٠٢٢، فقد تطور حجم المبالغ المودعة لدي الجهاز المصرفي نتيجة وجود أوعية إدخارية ذات عائد مرتفع وصل إلى ٢٠% عام ٢٠١٨ ، وأيضاً تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٧ حيث ساعد في تحويل المدخرات الدولارية إلى ودائع لدي البنوك ، علاوة على مبادرات البنك المركزى السابق ذكرها والتى جعلت المدفوعات والتحويلات تعمل

		تحت مظلة القطاع المصرفي
		انخفضت نسبة القروض إلى الناتج المحلى الاجمالىGDP من ٦١% عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٢٣% عام ٢٠١٢، وذلك بسبب الاضطرابات السياسة والتشدد في منح القروض ، ولكن ارتفعت النسبة لتصل إلى ٤٨% عام ٢٠١٦ مع استقرار الحكومات ، ومع تشجيع الدولة لمنح التمويل للمشروعات الصغيرة والتناهية الصغر ارتفعت النسبة لتصل إلى ٥٢% عام ٢٠٢٢، علاوة على برامج التمويل العقاري ، وتطوير نظام منح الجدارة الأئتمانية للشركات والأفراد مما سمح لمؤسسات غير مصرفية بإتاحة التمويل للأفراد لتحسين مستوي معيشتهم.

	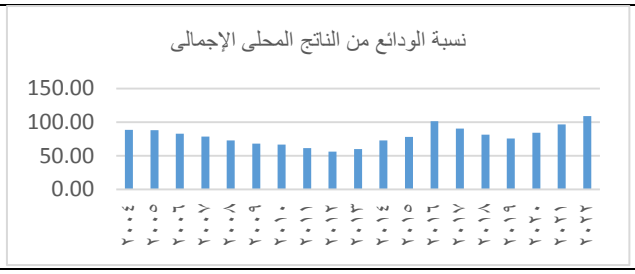	ارتفعت نسبة حجم الودائع لإجمالى الناتج المحلى من ٨٨,٧٦% عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ١٠٩,١٨% عام ٢٠٢٢

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الماسح المالى العالمي لصندوق النقد الدولى FAS https://data.imf.org/?

يوضح الجدول **حجم الاستخدام المالى في الاقتصاد المصري والذي يبين وجود تطور كبير في عدد المستخدمين أو المتعاملين في القطاع المصرفي** ولكن إذا ما قورنت المؤشرات السابقة لمصر وبعض الدول المختارة يتضح مايلى :

جدول (٩) بعض مؤشرات بعد الاستخدام للخدمات المالية في مصر في إطار مقارن لدول رائدة مختارة عربية وعالمية

المؤشر عام ٢٠٢٢	عدد المقترضين لكل ١٠٠٠ بالغ	عدد المودعين لكل ١٠٠٠ بالغ	حجم القروض(% من الناتج)	حجم الودائع(% من الناتج)
مصر	١١٠,٦٣	٣٧٨,٣٧	٥٢,٢٠	١٠٩,١٨
كينيا	٤٢٩,٨٤	٢١٣٠	٢٧,١٨	٣٧.٣٩
تونس	٢٤٩,٠٥	١٠٧٠	٧٤	67
المغرب	٦٦٥	١٠٩١	78	83
الصين	607	45	547	373

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات المؤشر المالى العالمي للبنك الدولى https://finances.worldbank.org/

تأخر مصر في مؤشر بعد الاستخدام المالى، ففي مؤشر عدد المقترضين لكل ألف بالغ نجد أن مصر تحقق أقل قيمة وهى ١١١ حساب تقريبا،وتأتى المغرب والصين في المراتب الأولى ثم كينيا وتونس على التوالى .أيضاً على مستوى حسابات الإيداع تأتي كينيا في المركز الأول٢١٣٠حساب تاليها المغرب وتونس ١٠٩١، ١٠٧٠ ثم في المرتبة قبل الأخيرة مصر ٣٧٨,٣٧ حساب ثم الصين ٤٥حساب، ويلاحظ تفوق المغرب وكينيا في هذا المؤشر ويرجع ذلك إلى قيام الحكومة بتقديم الخدمات المصرفية من خلال المدفوعات الحكومية من تحويلات اجتماعية ، ومعاشات ورواتب وذلك من خلال حسابات الكترونية يسهل التعامل معها مما وسع من مظلة الشمول المالى .

٣- بعد الإتاحة المالية:

جدول (١٠) تطور مؤشرات بعد الإتاحة المالية لمصر في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠٢١

البعد	الحيز	المؤشرات	٢٠١٤	2021	الفرق
بعد الإتاحة المالية	في المناطق الريفية البالغين (+١٥)	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	%٦	%١٩,٥٦	4%
		الادخار بمؤسسة مالية أو باستخدام حساب المحمول	–	%٥,٢	%٥
		نسبة استخدام الانترنت لدفع الفواتير	%١	%١	صفر%
		نسبة امتلاك بطاقات الائتمان	%١	%٢٢,٥	%٢١
		ملكية حساب في مؤسسة مالية أو لدي خدمة الأموال عبر المحمول	%٥,٥	%٢٣,٢٨	%١٨
		نسبة الدخول للحسابات المالية عبر الانترنت أو المحمول	–	%١,٠٣	%١
	بين أوساط الفقراء (أفقر ٤٠% من السكان)	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	%١,٨٦	%١٣,٣٤	%١١
		الادخار بمؤسسة مالية أو باستخدام حساب المحمول	%٠,٤	%٠,٩٨	%٠,٥
		ملكية حساب في مؤسسة مالية أو لدي خدمة الأموال عبر المحمول	_	%٢٠	%٢٠
		نسبة استخدام الموبيل أو الانترنت لدفع الفواتير	_	%٠,٤٠	%٠,٤
		نسبة امتلاك بطاقات الائتمان	%٣,٢٨	%١٦,٣	%١٣
		نسبة الدخول للحسابات المالية عبر الانترنت أو المحمول	–	صفر%	صفر%
	بين أوساط الشباب (+١٥)	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	%٤,٥	%٧,٤٥	%٣
		الادخار بمؤسسة مالية أو باستخدام حساب المحمول	%٢	%٢,٠١	%٠,٠١
		ملكية حساب في مؤسسة مالية أو لدي خدمة الأموال عبر المحمول	%٦,٥	%٨,٢	%٢
		نسبة استخدام الانترنت لدفع الفواتير	%١	%١,٠٢	%٠,٠٢
		نسبة امتلاك بطاقات الائتمان	%٣,١١	%٧,٩٨	%٥
		نسبة الدخول للحسابات المالية عبر الانترنت أو المحمول	–	%٣	%٣
	بين أوساط النساء (+١٥)	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	%٣,٩٩	%١٦,١٩	%٤
		الادخار بمؤسسة مالية أو باستخدام حساب المحمول	%٢	%٢,٣٧	%٠,٣٧
		ملكية حساب في مؤسسة مالية أو لدي خدمة الأموال عبر المحمول	%٩,١٨	%٢٢,٩٦	%١٤
		نسبة استخدام الموبيل أو الانترنت لدفع الفواتير	%١	%١,٣٥	%٠,٣٥
		نسبة امتلاك بطاقات الائتمان	%٥,٨٦	%١٩	%١٣
		نسبة الدخول للحسابات المالية عبر الانترنت أو المحمول	–	%١	%١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مؤشر الشمول المالى العالمي للبنك الدولى https://finances.worldbank.org

يلاحظ من الجدول السابق أنه بالرغم من وجود تحسن وتطور ملموس في بعض المؤشرات كنسبة القيام بالمدفوعات الرقمية وملكية الحسابات عبر مؤسسة مالية أو المحمول أو ملكية بطاقة ائتمان بينما يلاحظ ركود في باقي المؤشرات الأخري ، وهذا مايؤكد أن استخدام مصر

للتكنولوجيا الرقمية هو استخدام ضعيف للغاية مما يتطلب بذل جهود كبيرة لترسيخ ثقافة التحول الرقمي لتعزيز الشمول المالى والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

أما عن مؤشرات بعد الإتاحة في مصر مقارنة ببعض الدول فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالى :

جدول (١١) بعض مؤشرات بعد الإتاحة المالية لمصر في إطار مقارن لدول رائدة مختارة عربية وعالمية

المؤشر عام ٢٠٢٢	عدد مستخدمي الانترنت كنسبة من اجمالى السكان	منافذ الأموال المتنقلة لكل ١٠٠ ألف بالغ	الادخار بااستخدام حساب على المحمول	عدد الحسابات المالية عبر الهاتف لكل ألف بالغ	استخدام بطاقة الائتمان (+١٥)
مصر	72	٣٠	%١	407	%٥,٦
كينيا	29	٧	%٣٧,٥	٢١٧٦	%١٢
تونس	79	٣٣	%٢,٠٧	٢٢	%٨
المغرب	88	٦٦	%٠,٥٤	٢٤٧	%١٠,٢
الهند	46	٢٥	%٣,٥	١١٥٢	%١٣,٥
الصين	73	50	–	–	%٥٥

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات الشمول المالى للبنك الدولى Findex https://finances.worldbank.org

من الجدول السابق يوجد تفاوتات كبيرة بين الدول محل المقارنة في عملية تعميم الخدمات المالية الرقمية ، حيث نجد كينيا تحرز تقدما ملحوظا فبلغ عدد حسابات الهاتف المحمول ٢١٧٦ حساب ، والادخار عبر حساب على الهاتف ، وتتصدر المغرب أيضاً في عدد مستخدمي الانترنت ومنافذ الأموال المتنقلة ، بينما نلاحظ **ضعف مؤشرات مصر في هذه المؤشرات بالرغم من الجهود المبذولة حيث تأتي في المرتبة قبل الأخيرة في مؤشر الادخار بااستخدام المحمول ومؤشر استخدام بطاقات الائتمان .**

خامساً : العلاقة بين مؤشرات الشمول الرقمي والمالى ومؤشرات التنمية المستدامة بدول مختارة

يمكن تناول هذه العلاقة في إطار أبعاد التنمية المستدامة والتى تتلخص في النقاط التالية :

٢- أولاً :العلاقة بين التحول الرقمي والنمو الاقتصادي في مصر ودول مختارة

يمكن تناول العلاقة بين التحول الرقمي والنمو الاقتصادي في مصر من خلال تناول مايلى :

- **تطور مؤشر الجاهزية الشبكية** (التكنولوجية) ونقاط مصر به فى الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠٢٢ استناداً إلىNetwork Readiness Index ، والذي يقيس مؤشر الجاهزية الشبكية

للدول من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي كجزء من التقرير السنوي العالمي لتكنولوجيا المعلومات ، وهو يقيس ميل الدول إلى استغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

جدول (١٢) تطور مؤشر الجاهزية الشبكية لمصر(٢٠١٠-٢٠٢٢) (القيمة بالنقطة)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
مؤشرجاهزية الشبكة	٣٠,٦٧	٣٠,٧٦	٣٠,٧٨	٣٠,٧١	٣٠,٦٠	٣٠,٧٠	٣١,٤٠	٣٥,٦	٣٦,٤	٣٨,٦	٤٢,٦	٤٥,٢	٤٧,٨

المصدر : (Network Readiness Index) أعداد مختلفة

ويتضح من الجدول السابق تقدم مصر في مؤشر الجاهزية الشبكية،وظهر ذلك بوضوح عام ٢٠١٦ بداية تبني برنامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلى في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ واستمر في الارتفاع ليصل مؤخراً إلى ٤٧,٨ نقطة لتحتل مصر المركز ٧٣ عام ٢٠٢٢ مقارنة بالمركز ٧٧ عام ٢٠٢١ والمركز ٨٤ عام ٢٠٢٠

- تطور مؤشر انتشار اشتراكات الهاتف الأرضي لكل ١٠٠ نسمة في مصر فى الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠٢٢ ، والذي يقيس مدى انتشار الاشتراكات في شبكات الهاتف الأرضي لكل ١٠٠ نسمة سنوياً.

جدول (١٣) تطور مؤشر انتشار اشتراكات الهاتف الأرضي لكل ١٠٠ نسمة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
مؤشر انتشار اشتراكات الهاتف الأرضى	١,٨	٢,٢	٢,٧	٣,٠٣	٣,٤	٤,١٤	٤,٧	٥,٤	٦,٧	٧,٦	٩,١٤	١٠	١١

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات WWW.Statista.com ،
https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_letin_Q

ويلاحظ من الجدول السابق الارتفاع المستمر لمؤشر انتشار اشتراكات الهاتف الأرضي لكل ١٠٠ نسمة في مصر وذلك نتيجة ارتباطها بوصول الانترنت المنزلى والتعلم عن بعد والأنشطة اليومية للأفراد .

- **تطور مؤشر انتشار اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة** في مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠٢٢ ، والذي يقيس مدى انتشار الاشتراكات في شبكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة سنوياً.

جدول (١٤) مؤشر انتشار اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ نسمة) (٢٠١٠-٢٠٢٢)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
مؤشرانتشار اشتراكات الهاتف المحمول	٨٥,٤	٩٨,٧	١١٢	١١٢,٨	١٠٥,٤	١٠٢	١٠٤	١٠٧	٩٥,٥	٩٥	٩٣,٢	٩٣,٧	٩٩

المصدر : من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات WWW.Statista.com

ونلاحظ أن مؤشر انتشار اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة في مصر أخذ في الارتفاع في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ ، ثم بدأ في الانخفاض عام ٢٠١٤ ليستمر كذلك ليصل إلى مستوى منخفض أيضاً عام ٢٠٢٢ ويرجع ذلك إلى تشبع السوق المحلى لخدمات الهاتف المحمول وبالتالى انخفاض الطلب .

- **تطور مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الانترنت من إجمالي السكان** في مصر من خلال بيانات المؤشر فى الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠٢٢ ، والذي يقيس نسبة المشتركين في خدمة الانترنت في الشعب المصرى

جدول (١٥) مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الانترنت من إجمالى السكان (نسبة مئويه)(٢٠١٠-٢٠٢٢)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
مؤشرنسبة الاشتراك في خدمة الانترنت من إجمالى السكان	٢٢	٢٦	٢٦,٤	٢٩	٣٤	٣٨	٤١,٣	٤٥	٤٧	٥٧,٣	٧١,٩	٧٢,٢	٧٢,٥

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على WWW.data.worldbank.org

يتضح من الجدول السابق الزيادة المستمرة في المؤشرليصل عام ٢٠٢٢ إلى ٧٣% تقريباً

- **دراسة تطور معدل نمو الاقتصاد المصري** من خلال بيانات معدلات النمو الاقتصادي فى الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠٢٣ ، فقد تمكنت مصر من الوصول بمعدلات النمو الاقتصادي إلى رقم جيد قبل أحداث يناير ٢٠١١ حيث بلغ عام ٢٠١٠ ما قيمته ٥.١، ثم انخفض المعدل نتيجة عدم الاستقرار السياسي في البلاد عام ٢٠١١ ليصل ٢.٢ ثم استقر في عام ٢٠١٢ ، ثم ارتفع قليلاً عام ٢٠١٣ حتى وصل إلى ٢.٣، ثم واصل الارتفاع مع توقعات وأمال اكثر في الاستقرار و المشروعات التنموية فى عام ٢٠١٤ ليصل ٣، ثم استقر لتبدأ برنامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلى فى مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ الاستراتيجية في كافة المجالات و القطاعات وظهر ذلك جلياً بدأً من عام ٢٠١٧ [١٨]حتى ارتفع المعدل ليصل ٣,٦، ثم قفز مرة أخرى عام ٢٠١٨ ليصل إلى٥.٣، وكان الطرق ممهد لمزيد من الارتفاعات إلا أن جائحة كوفيد١٩ كانت المسبب في توقف ذلك الارتفاع بسبب الاغلاق العالمي، **ولكن مصر على الرغم من انخفاض المعدل** إلا أنها كانت قادرة على المحافظة عليه بنسب مقبولة (وهو ما يُعد إنجازًا عظيمًا فقد نجت مصر بمعدل نمو حقيقي موجب رغم تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة جائحة كورونا وهو ما لم تستطع العديد من دول العالم تحقيقه) حيث كان عام ٢٠١٩ قيمته ٥,١، وانخفض طفيفاً عام ٢٠٢٠ ووصل لمعدل إلي ٢,٥، إلا أنه مع تبني التحول الرقمي قفز ليصل إلى ٦,١٧ عام ٢٠٢٢

ومن الجدير بالذكر **نجد اجمالاً أن وضع نصيب الفرد من الناتج في مصر أفضل بعد تطبيق سياسات الشمول المالي كانعكاس لمرآة وضع النمو الاقتصادي في مصر** وما زالت الجهود الحكومية مستمرة في تحسين مؤشرات الشمول المالي بشكل واضح، واستكمال محاوره ومستهدفاته من خلال المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى (٢٠٢١-٢٠٢٤)

شكل (٤) معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى عن الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٣)

[١٨] مؤتمر "دعم الشمول المالي" بشرم الشيخ في فبراير ٢٠١٧

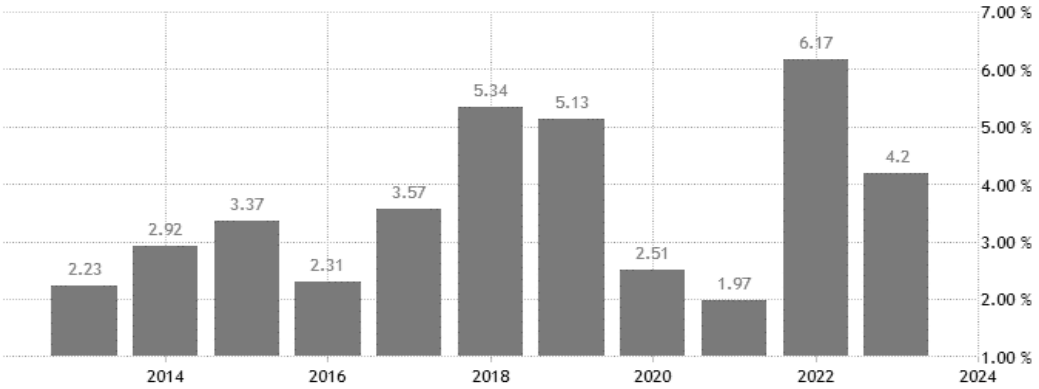

Source: https://tradingeconomics.com/egypt/full-year-gdp-growth

وبالرجوع إلى تطور مؤشرات الشمول الرقمي السابق توضيحها وتطور المؤشرات الحالية المعبرة عن التحول الرقمي وبالكشف عن انعكاسات تطبيق التحول الرقمي على النمو االقتصادى ، نجد أن التحول الرقمي يعزز من تحقيق النمو الاقتصادي في مصر

ومن الجدير بالذكر وطبقاً لتقرير مؤشرات التنافسية الرقمية العالمية (المعهد الدولي للتنمية الإدارية، ٢٠١٩) أن للدول التي تحتل المراتب العشرين الأولى من حيث التنافسية الرقمية نجد انها أيضًا بين أفضل عشرين دولة فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتجاوز ٢٠ ألف دولار في كل دولة منها . وهو مايبرهن على وجود ارتباطٍ بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومدى التقدم في المنظومة الرقمية .

٣- ثانيا: تحليل العلاقة بين الشمول المالى والتنمية المجتمعية المستدامة في مصرودول مختارة

بالرغم من تدني مؤشرات مصر في تحقيق الشمول الرقمي والمالى وذلك بالمقارنة مع تجارب دول أخري كما سبق ذكره إلا أنه قد ترتب على الجهود المبذولة والذي يعتد بها من قبل الدولة المصرية العديد من الأثار الإيجابية التى تعزز من تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتتلخص هذه الآثار فيما يلى :

- **تسهيل أداء الأعمال للشركات المحلية** نتيجة تهيئة البيئة الاقتصادية والتنظيمية لتشغيلها حيث تقدمت مصر في مؤشر سهولة أداء الأعمال لتصل إلى المرتبة ١١٤عام ٢٠٢٢ مقارنة بالمرتبة ١٢٦ عام ٢٠١٥.[١٩]

[19] https://archive.doingbusiness.org/en/rankings،

- **انخفض معدل الفقر لأول مرة** منذ ٢٠ عام ليصل إلى حوالى ٣٠% عام ٢٠٢٠ وهي بدايه تسريع عملية التحول الرقمي والسعي للتحقيق الشمول المالى وذلك بالمقارنة ٣٢,٥% عام ٢٠١٩ .[٢٠]

– **ارتفع التصنيف الائتماني لمصر** من (B–)عام ٢٠١٥إلى المستوى (B)عام ٢٠٢٢ وذلك بالعملة المحلية والأجنبية وذلك طبقاً لوكالة" Standard and Poor's "[٢١]وهو انعكاس لثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري ومؤسساته المالية ، فيبلغ إجمالى سوق التكنولوجيا المالية في مصر مابين ٦٢و٧٤ مليون مستخدم مما يجعلها أكثر الأسواق جذباً للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو مايوضحه الشكل التالى :

شكل(٥) أسواق التكنولوجيا المالية الأكثر من حيث حجم السوق المفتوحة

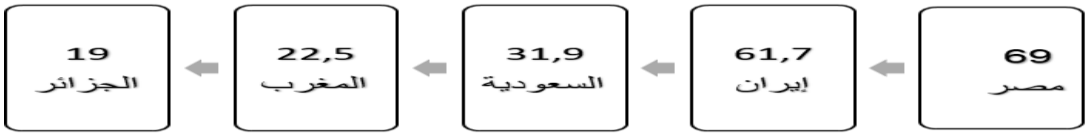

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بتقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نحو بناء مصر الرقمية ، مسيرة ارتقاء ، إبريل ٢٠٢٣

- **سجلت مصر ارتفاع في مؤشر الشفافية** ، حيث جاءت مصر في المرتبة ١١٧ في مؤشر الفساد العالمى من إجمالى ١٨٠ دولة عام ٢٠٢٢ مقارنة بالترتيب ٨٨عام ٢٠١٥ .[٢٢]
- **ساهم الشمول المالى في تقليل السيولة المحلية وبالتالى تقليل معدلات التضخم في مصر** ، حيث سجلت مصر عام ٢٠٢٠ أدني مستوى للتضخم منذ سنوات والبالغ ٥,١% مقابل ٨,٣% عام ٢٠١٥، علاوة على مساهمته في تخفيض تكلفة العملة بتوفير مايقرب من ٢٥% من التكلفة والتى يمكن توجيهها للقطاعات التنموية الخدمية والصناعية [٢٣]
- **ساهم الشمول المالى في سهولة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** والتى يبلغ حجم العاملين به ٤ مليون عامل بنسبة ٣٠% من إجمالى عدد العاملين في المنشأت الاقتصادية .لذلك صاغت وزارة المالية المصرية قانون خاص بهما للمساعدة على دمجهما في الاقتصاد الرسمى . فبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

---

[20] https://www.capmas.gov.eg/ , الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات متعددة

[21] https://datacollection.standardandpoors.com/funds/Login.jsp، S&P Global Ratings Data Collection System

[22] https://www.transparency.org/en/cpi/٢٠٢٢

[23] https://www.capmas.gov.eg/ , الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

والمتوسطة ٢١٥ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٢ تم توجيه ٨١% منها للقطاعات والصناعية والزراعية والخدمية لإجمالى ١٢٨ألف شركة صغيرة ومتوسطة ، علاوة على ٤ ملايين مقترض متناهي الصغر نتيجة التمويل الموجه من البنوك للشركات والجمعيات متناهية الصغر والبالغ قيمته ١٤ مليار جنيه . ويهدف ذلك تقليل البطالة وزيادة الدخول لتحسين مستوى المعيشة. [٢٤]

- **انخفض التعامل بالأوراق النقدية واستبدالها بالوسائل الالكترونية في السداد** ، مما يساهم في محاربة الارهاب والفساد وغسيل الأموال ، ويتضح ذلك من خلال زيادة عدد البطاقات المصرفية الصادرة عن البنوك المحلية والتي بلغت ٣٧ مليون بطاقة عام ٢٠٢٢ مقابل ٣٢مليون بطاقة عام ٢٠١٨ ، وأيضاً زيادة عدد البطاقات المدفوعة بعدد ٤,٧ مليون بطاقة في نفس الفترة .[٢٥] علاوة على نمو المتحصلات الحكومية الالكترونية لتبلغ ٤,٥مليار جنيه شهرياً عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو سنوى ٢٥٥% وذلك نتيجة تطبيق منظومة الدفع الالكترونى.[٢٦] كما أن مصر شرعت في **تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية«GFMIS»** ، أو تنفيذ المشروع القومى لتحديث وميكنة منظومتي الضرائب والجمارك، على النحو يضمن توفير أقصى درجات الدقة والكفاءة والتأمين والحماية للأنظمة المالية والضريبية والجمركية المميكنة، والمعاملات الحكومية الإلكترونية للمساعدة فى الارتقاء بمستوى الخدمات وتيسير سبل تقديمها للمواطنين فى شتى القطاعات، وأيضاً تيسير حركة التجارة الخارجية
- **زيادة رفاهية الأفراد**[٢٧]، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ليسجل ٤٢٩٥.٤٠ عام ٢٠٢٢ مقارنة ٢٢,٣٢عام ٢٠١٣
- **التمكين الاقتصادي والتثقيف المالى للمرآة** : وصلت نسبة تمثيل المرآة في إدارة القطاع المصرف حوالى ١١,٤% وهي الأعلى بالمقارنة بالقطاعات الأخري ، والاهتمام بها ماليا كفئة سوقية هامة ويتضح ذلك مما سبق حيث ارتفاع نسبة النساء التى تمتلك حسابا مصرفيا من ٧% عام ٢٠٠٩ لتصل ألى ٢٨% عام ٢٠٢٠

[24] https://www.cbe.org.eg/ , البنك المركزى المصري ، النشرة السنوي ، ٢٠١٥،٢٠٢٢

[25] https://www.cbe.org.eg/ , البنك المركزى المصري ، النشرة السنوي ، ٢٠١٨،٢٠٢٢

[26] https://www.cbe.org.eg/ , البنك المركزى المصري ، النشرة السنوي ، ٢٠٢٢

[27] https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=EG

٤- ثالثاً: العلاقة بين الشمول الرقمي والمالى واستهداف الاقتصاد الأخضر في مصر في ضوء تجارب دولية

من البديهي أن سياسات الشمول المالي تهدف لتوفير سهولة الوصول إلى جميع الخدمات المالية واستخدامها، مما يعزز الأنشطة الاقتصادية وبالتالي زيادة الطلب على السلع المعمرة كثيفة الاستهلاك للطاقة والتي تساهم بشكل كبير في انبعاثات الكربون والتلوث البيئي وبالتالي أثار سلبية على المناخ ، لذلك تسعي الدول إلى تنسيق السياسات وخلق التأزر بين الشمول الرقمي والمالى والتنمية الاقتصادية وتغير المناخ وبالتالي تقليل التلوث والذي أصبح أولوية قصوى على المستويين الوطني والإقليمي وحجر الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وباعتبار أن مصر دول ناشئة و في بدايات مراحل التنمية فإنها تتسارع لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويؤدي ذلك إلى مايلى :

– تخصص مواردها المالية لتلبية احتياجات الناس بغض النظر عن مدى تأثير ارتفاع الطلب المحلي واستخدام طاقة الوقود الأحفوري على البيئة

– يوفر النظام المالي الشامل تسهيلات ائتمانية ضخمة لتسريع معدل النمو وبالتالي توليد المزيد من الصناعات الملوثة وخاصة الصناعات الثقيلة .

هذه النتيجة تعني أن تصميم سياسات الشمول المالي تتم دون النظر إلى تأثيرها على البيئة في مصر. وأنه لا تتماشى سياسات النمو الاقتصادي في مصر مع أهداف التنمية المستدامة بل و **يعد النمو الاقتصادي وكثافة الطاقة في مصر أحد المصادر الأساسية لتلوث البيئة وهو مايتفق عليه الدراسات النظرية التالية** ((Salman, D.M. and ٢٠٢١Mehmood, U. ,)(Sinha, A. and Shahbaz, M. ,٢٠١٤Atya, E. , ،(٢٠١٨),,(

وعلى الجانب الأخر يري (Zafar, M.W., Qin, Q. and Zaidi, S.A.H,2020) أن التحرك نحو الرقمنة يجذب انتباه المستثمرون الأجانب نحو "التكنولوجيا المالية" مما يدعم التطورات التكنولوجية، وخاصة التقنيات الصديقة للبيئة. وبالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على البيئة من خلال نقل التقنيات الخضراء إلى مصر خاصة على المدي الطويل .

ومن الجهود المصرية المبذولة للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر **الاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ ٢٠٥٠ ويتمثل الهدف الرابع من أهداف هذه الاستراتيجية تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية ولتحقيق هذا الهدف سيتم** [٢٨]:

العمل على الترويج للأعمال المصرفية الخضراء المحلية، وخطوط الائتمان الخضراء، والترويج لآليات التمويل المبتكرة التي تعطي الأولوية لإجراءات التكيف كالسندات الخضراء، ومشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة المناخية والترويج للوظائف الخضراء، والتوافق مع بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) لتمويل الأنشطة المناخية.

وتنفذ هذه الإستراتيجية عن طريق أدوات وسياسات مالية مبتكرة مثل :

- **السندات الخضراء**[٢٩]: فقد أصدرت وزارة المالية المصرية أول طرح للسندات الخضراء السيادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى سبتمبر ٢٠٢٠ بقيمة تبلغ ٧٥٠ مليون دولار بأجل ٥ سنوات وعائد تصل قيمته إلى ٥.٢٥%، مما يسهم فى وضع مصر على مسار التمويل المستدام .
- **إنشاء منصة وطنية تدعم التحول الأخضر "تُوَفِّي "**: تهدف لجذب وحشد الجهود الدولية نحو تمويل مشروعات التحول الأخضر فى الدولة المصرية، انطلاقًا من دعم بعض المؤسسات والبنوك للدول التي تمتلك رؤية واضحة لمواجهة التحديات المناخية من خلال منح وقروض ميسرة، مثل جنوب أفريقيا التي استفادت بحوالي ٨ مليار دولار من أجل خفض إنتاج الفحم. البرنامج يساعد في حل العديد من المشكلات وتحقيق مثلث الأمن (الأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة) وتسريع معدل الجانب التنموي، و تعزيز نسبة وصول المشروعات الخضراء إلى أكثر من حوالي ٥٠% بحلول عام ٢٠٥٠،.

وتمثل مشروعات الاقتصاد الأخضر نسبة ١٥% من الخطة الاستثمارية لمصر فى العام المالى ٢٠٢٠ – ٢٠٢١، فيما تستهدف الحكومة الوصول إلى نسبة ٣٠% من مشروعات الاقتصاد الأخضر خلال العام المالى الحالى ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣، على أن تصل النسبة إلى نحو ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥ .

ومن أبرز المشروعات التى توضح الترابط بين الشمول الرقمي والمالى واستهداف الاقتصاد الأخضر في مصر[٣٠] **التوسع في الدعم** المالى المقدم من الحكومة لمشروعات الصناعات

---

[٢٨] https://www.emerald.com/insight/1859-0020.htm و
https://jpsa.journals.ekb.eg/article_٢٩٥٥٢٦.html

[٢٩] **تُعرف السندات الخضراء بأنها صكوك استدانة تصدر للحصول على أموال مخصّصة لتمويل مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة((شركات الطاقة النظيفة، والسيارات الكهربائية، والمباني الخضراء)**

[٣٠] https://www.sis.gov.eg/Story/237408

الصغيرة والمتوسطة فى مجال توطين صناعة السيارات الكهربائية فى مصر ، ومشروع **محطة بنبان للطاقة الشمسية** تعاون مابين **الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية**

يمكن للتحول الرقمي (خاصة التمويل الرقمي المستدام) دعم الاقتصاد الأخضر بما يعزز من القدرة على تحقيق التنمية المستدامة في مصر، والارتقاء بالمستوى المعيشي والاجتماعي ويمكن ايضاح ذلك من خلال التجارب التالية والإستفادة منها في التجربة المصرية كما يلى:

١- **تجربة دولة الإمارات** [٣١]

أنشأت الامارات صناديق خضراء تدعم الاستثمارات البيئية إلى جانب هيئات تنظيمية ومؤسسات علمية لتطوير التكنولوجيات الخضراء الذكية وذلك على النحو التالى :

- **التمويل الرقمي المستدام** : أعلن بنك أبوظبي الوطني(NBAD) في جانفي ٢٠١٦ عن التزامه بتوفير قروض واستثمارات وتسهيلات بقيمة ١٠ مليار دولار من التمويل على مدى السنوات العشر القادمة للمشاريع المستدامة بيئيا، من أجل مواكبة التوجهات الخضراء التي وضعتها الرابطة الدولية لأسواق رأس المال.
- **التوجه الرقمي لتخضير الجيل الجديد:** اطلق بنك الامارات مبادرة "التوجه الأخضر/ اللاورقي " التي تهدف للتقليل من استخدام الورق من خلال: تبسيط العمليات، الرقمنة، المشاركة الجماعية والتوعية

٢- **الدنمارك (المدينة الخضراء)**

عوامل التمكين في التجربة هي التدابير المالية طويلة المدي ونظام دعم للأهداف البيئية. وقد ساهم ذلك في تطوير صناعة التكنولوجيا النظيفة ، ونتيجة لهذه السياسات : تقدر الطاقة المتجددة بنحو ٢٠% من إجمالي الطاقة المستهلكة، وتهدف الدنمارك إلى زيادتها إلى ٣٠% عام ٢٠٢٥ ، جميع مياه الصرف الصحي تم معالجتها .انخفض استهلاك المياه. تراجعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٤٠% عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ١٩٩٠

٣- **المملكة المتحدة (مصارف الاستثمارات الخضراء)**

نجحت المملكة المتحدة في خفض الغازات الدفيئة بنسبة٣٤ % من مستويات عام ١٩٩٠ وذلك مع نهاية ٢٠٢٠ ، وذلك نتيجة تدابير جديدة تعزز من كفاءة استخدام الطاقة في المنازل واقامة مصارف لاستثمارات الخضراء.

[٣١] https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/530/4/1/113829

النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية المقارنة في ضوء المؤشرات والتجارب السابقة يمكن للباحث تلخيص أهم نتائج البحث وتوصياته كالآتي:

أولاً : النتائج

- يعد الشمول الرقمي أولوية حاسمة للدول في جميع أنحاء العالم ، ويجب على كل من القطاعين الخاص والعام السعي لمعالجته معًا . وذلك بشكل عاجل لتجنب التخلف أكثر في السباق الرقمى.
- تأكيد العلاقة القوية الإيجابية بين تطبيق سياسات الشمول الرقمي والمالي في مصر والدول محل الدراسة وبين مؤشرات التنمية المستدامة .
- في إطار مؤشرات الشمول الرقمي والمالى في مصر تحتاج مصر إلى تعزيز سياساتها وأليات‌ها بما يتلائم وظروف الدولة وبما يضمن تحقيق أثار تنموية مستدامة فعالة وحقيقية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ثانياً التوصيات

في ضوء علاقة الشمول الرقمي والمالى بأبعاد التنمية المستدامة تأتي مقترحات البحث التى قد تساهم في تحسين مؤشراتهما وتفعيل الإمكانيات للوصول إلى شمول رقمي يحقق الاستدامة وهذا على النحو التالى :

- تقديم المزيد من البرامج التمويلية والادخارية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وإزلة المعوقات أمامها لما لها من دور في زيادة الدخول وفرص العمل وتحسين مستوى المعيشة مثل تجربة بنغلاديش

- تطوير البنوك والمؤسسات المالية واستحداث منتجات مالية وائتمانية تخدم الفئات الفقيرة في المجتمع لما لذلك من دور في تعزيز الشمول المالى وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وخير مثال تجربة الصين محل البحث

- جذب وإتاحة وتنشيط دور للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من جانب الحكومة لما لها من دور هام في تحقيق الشمول المالى والرقمي كما التجربة الإماراتية والتى تعتبر من أنجح التجارب عالميا

- مراعاة البساطة والسهولة والقدرة المالية من تدني تكلفة المعاملات والتحويلات مما يشجع الجميع على الدخول في الاقتصاد الرسمى وتحقيق الشمول فعلياً **كتجربة كينيا والبرازيل والهند** والإستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية لتفادي الحواجز التي تمنع الوصول الى الخدمات المالية، وذلك بنشر ثقافة أهمية المحافظ الإلكترونية على المحمول Wallet Mobile) (والذي يمكن من خلاله إجراء المعاملات والمدفوعات والتحويلات بصورة أكثر ترشيدا لنفقات ووقت ومجهود العملاء، ومن ثم إدخال قطاع كبير من عملاء الخدمات المالية غير الرسمية إلى المنظومة الرسمية بصورة آمنة وميسرة فالصين الأولي عالمياً في تجسين الشمول المالى عن طريق التكنولوجيا المالية

- تفعيل الدور التنظيمي للدولة في مجال حماية الشركات العامة والخاصة وال‌أفراد خاصة في قطاعات ال‌إتصالات والخدمات المالية بما يدعم التعميم لمثل هذه الخدمات، وبما يعزز الشفافية والأمان والموثوقية.
- العمل على محو الأمية الرقمية ونشر لثقافة المالية والتوعية بأهمية الاستثمار لما له من تأثير على جودة الحياه
- تسهيل التحول الرقمي على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية من أجل الإرتقاء بمستوى الشمول الرقمي والمالى ، وذلك من خلال رفع الكفاءة التشغيلية لـلبنية التحتية الرقمية وخاصة تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتشجيع الاستثمار في التقنيات الخاصة بهذه التكنولوجيا تخصيص جزء أكبر من موازنة الدولة وتوفير الإطار التشريعي والقانوني اللازم لذلك

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

- أبوالعز(٢٠٢١)، **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع المصرفى بالدول الافريقية**. مجلة السياسة والاقتصاد، ١١(العدد (١٠) أبريل ٢٠٢١)، ١-٣١.
- أسامة محمد ، زينب عريس (٢٠١٦)،**ألية منح قروض الفقراء وعلاقتها بالأهداف الاجتماعية** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (المجلد٣٨، العدد٣)
- بلانشيه نيكوال(٢٠١٩) . **الشمول المالى للمشروعات الصغير والمتوسطة قى منطقة الشرق الأوسط** ، صندوق النقد الدولى ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،وثيق02/ 19
- بوزانة & ,حمدوش. (٢٠٢٠)، **مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجا**.

- سيد عبدالقادر، ف. (٢٠٢٢)، **الشمول المالي وتأثيره في الحد من الفقر**، المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، ٥٢(٤)، ٤٥٧-٥٠٢.
- مجلس محافظي المصارف العربية(٢٠١٥) ، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية من صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae

ثانياً : المراجع بالغة الإنجليزية

1. Adedokun, M. W., & Ağa, M. (2021). **Financial inclusion: A pathway to economic growth in Sub-Saharan economies**. International Journal of Finance and Economics, 1–17. https://doi.org/10.1002/ijfe.2559
2. AFI. (2016), "**Digital Financial Services Basic Terminology**. Kuala Lumpur, Malaysia
3. Alamelu, K. (2013). **Digital inclusion-a conceptual framework.** International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences, 2(12), 228-248.
4. Attia, Habib & Benson,Carol Coye,2018, **Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region**, Working Paper , Arab Monetary Fund
5. Bose, S., Bhattacharyya, A. and Islam, S. (2016), "**Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy**", *Journal of Banking and finance Law and Practice*, Vol. 27 No. 1, pp.47-68.
6. Cámara, N. and Tuesta, D. (2017). "**Measuring Financial Inclusion: A Muldimensional** Index CAF- Bank of Development for Latin America", *Bank of Morocco – CEMLA – IFC Satellite Seminar at the ISI World Statistics Congress on "Financial Inclusion.*
7. Dabla-Norris, M. E., Deng, Y., Ivanova, A., Karpowicz, M. I., Unsal, M. F., VanLeemput, E., & Wong , J. (2015). ***Financial inclusion: zooming in on Latin America***. International Monetary Fund. IMF Working Paper 15/206, International Monetary Fund, Washington, DC,
8. Diniz, E., Birochi, R., & Pozzebon, M. (2012). **Triggers and barriers to financial inclusion:** The use of ICT-based branchless banking in an Amazon county. Electronic Commerce Research and Applications, 11(5), 484-494.
9. Hamburg, I.; Lütgen, G.(2019) **Digital divide, digital inclusion and inclusive education**. Adv. Soc. Sci. Res. J., 6،193–206
10. Inoue, T., & Hamori, S. (2016). **Financial access and economic growth: Evidence from Sub-Saharan Africa**. Emerging Markets Finance and Trade, 52(3), 743–753. https://doi.org/10.1080/1540496X.2016. 1116282
11. Kaplan, D. (2005). **E-Inclusion: New challenges and policy recommendations**. Brussels: e-Europe Advisory Group
12. Kim, D., Yu, J., & Hassan, M. K. (2017). **Financial inclusion and economic growth in OIC countries.** Research in International Business and Finance, 43(C), 1–14. https.//doi.101016/j.ribaf.2017.07.178
13. Lyons, A. C., & Kass-Hanna, J. (2020a). **A human development approach to measuring and improving the digital livelihoods of vulnerable populations**.

T20 Policy Brief. Prepared for G20 https://www.g20-insights.org/policy_briefs/a-human-development-approach-to-measuring-andimproving-the-digital-livelihoods-of-vulnerable-populations/

14. Mehmood, U. (2021), "**Transport energy consumption and carbon emissions: the role of urbanization Towards environment in SAARC region**", Integrated Environmental Assessment and Management, Vol. 17 No. 6, pp. 1286-1292, doi: 10.1002/ieam.4463
15. Mubarak, F., & Suomi, R. (2022). **Elderly forgotten? Digital exclusion in the information age and the rising grey digital divide**. *INQUIRY: The Journal of Health Care Organization, Provision, and Financing*, *59*, 00469580221096272.
16. Salman, D.M. and Atya, E. (2014), "**What is the role of financial development and energy consumption on economic growth?** New evidence from North African countries", International Journal of Finance and Banking Studies, Vol. 3 No. 1, pp. 137-149, doi: 10.20525/ijfbs.v3i1.175.
17. Sethi, D., & Acharya, D. (2018). **Financial inclusion and economic growth linkage: Some cross country** evidence. Journal of Financial Economic Policy, 10(3), 369–385. https://doi.org/10.1108/JFEP-11-2016-0073
18. Sharp, M. (2022). **Revisiting digital inclusion: A survey of theory,** measurement and recent research.
19. Sinha, A. and Shahbaz, M. (2018), "**Estimation of environmental Kuznets curve for CO2 emission: role of renewable energy generation in India**", Renewable Energy, Vol. 119, pp. 703-711, doi: 10.1016/ j.renene.2017.12.058.
20. suri&Jake,(2016), "**The long run poverty and gender impacts of mobile of mobile money**", SCIENCE,354,(6317)
21. Wang, H., & Guo, J. (2022). **Impacts of digital inclusive finance on CO2** emissions from a spatial perspective: evidence from 272 cities in China. *Journal of Cleaner Production*, *355*, 131618
22. Weidong , C., & Xiaohui , Y. (2021). **Financial inclusion in China:** an overview. Frontiers of Business, https://doi.org/10.1186/s11782-021-00098-6..
23. Zafar, M.W., Qin, Q. and Zaidi, S.A.H. (2020), "**Foreign direct investment and education as determinants of environmental quality**: the importance of post Paris Agreement (COP21)", Journal of Environmental Management, Vol. 270, 110827, doi: 10.1016/j.jenvman.2020. 110827

ثالثاً : التقارير

- تقرير مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، https://hrdoegypt.org.
- تقارير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يونيو ٢٠٢٢
- تقرير شركة أوكال ، أبريل ٢٠٢٣ https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Reports
- تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الهيئة العامة للاستعلامات، نحو بناء مصر الرقمية ، مسيرة ارتقاء ، إبريل ٢٠٢٣
- البنك الدولي(2022)، قاعدة بيانات التنمية الدولية" WWW.data.worldbank.or
- بيانات الماسح المالى العالمي لصندوق النقد الدولى FAS https://data.imf.org/?
- المؤشر المالى العالمي للبنك الدولى https://finances.worldbank.org/
- بيانات WWW.Statista.com ، https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_letin_Q
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات متعددة https://www.capmas.gov.eg/

- البنك المركزى المصري ، النشرة السنوي https://www.cbe.org.eg/
- Reports and Documents_1872022000_Digitization_in_Egypt.pdf ، Data Reportal https://kepios.com/?utm_source=DataReportal&utm_medium=Country_Article_Hyperlink&utm_campaign=Digital_٢٠٢٢
- https://grameenbank.org/ Grameen bank, annual report,2019
- Simon Kemp., report on Digital 2021 – Egypt, available at: https://datareportal.com
- Ricardo Hausmann et.al., Global gender Gap Report., World Economic Forum, Geneva, March 2021, p. 179,180
- https://www.rolandberger.com/
- https://tradingeconomics.com/egypt/full-year-gdp-growth
- https://archive.doingbusiness.org/en/rankings،
- https://datacollection.standardandpoors.com/funds/Login.jsp، S&P Global Ratings Data Collection System
- https://www.transparency.org/en/cpi/٢٠٢٢
- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=EG
- https://www.emerald.com/insight/1859-0020.htmو https://jpsa.journals.ekb.eg/article_٢٩٥٥٢٦.html